

وبه نستعين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العلمين والعاقبة للمتقين والصلوة  
والسلام على رسول محمد وآله واصحابه اجمعين اعلموا وفقكم  
الله تعالى وايانا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالتحصيل  
مسائل الصلوة لانه اكثر وقوعها والناس عنها غافلون  
فلما رايت رغبة المقتسبين في تحصيلها التقت ماكثر  
وقوعه وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين ومن  
مختارات المتأخرين نحو الهداية والمحيط وشرح الاسيوطي  
والقنية والملتقط والزخيرة وغنية الفقهاء وفتاوى قاضي  
وجامعيه وسميته منية المصل وغبية المبتدئ واسئل  
الله تعالى ان يجعل ما اعتمدته خالصا لوجهه ومكفرا للذنوب  
بفضله وان يغفر لي ولوالدي والاستاذي والله الموفق  
للسداد ومنه الهدى والرشاد واليه المرجع والمآب



باب في بيان الصلوة اعلم بان الصلوة فريضة ثابتة بالكتاب  
والسنة واجماع الامم اما الكتاب فقوله تعالى واقموا الصلوة  
وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قائمين قوله تعالى حافظوا على  
الصلوة والصلوة الوسطى فقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون  
وحين تصبحون ولله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين  
تظهرون وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المومنين كتابا  
موقوتا اي فرضا فوقتا واما السنة فما روى عن النبي عليه  
السلام انه قال بنى الاسلام على خمسة شهادة ان لا اله الا الله  
واشهد ان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وصوم شهر  
رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا **فقوله عليه**  
الصلوة والسلام لكل شئ علم وعلم الايمان الصلوة وقوله  
عليه السلام الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام  
الدين ومن تركها فقد هدم الدين وقوله عليه السلام خمس  
ان افترض من الله تعالى على العباد من احسن وضوءهن



وصليهن لوقتهن واتمركوعهن وسجودهن ونشوعهن  
كان له على الله تعالى عهد ان يغفر له ومن لم يفعل ذلك فليس له  
على الله عهد انشا غفر له وانشا عذبه وقوله عليه السلام  
الفرق بين المسلم والكافر الصلوة لقوله عليه السلام من  
ترك الصلوة متعمدا فيفرضي الى الكفر واما الاجماع الامة فلان  
الامة قد اجتمعت من لدن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى يومنا هذا على فرضية الصلوة لله من غير تكدير ومنكروا  
تتارخ متتارخ ولا رد فكان ذلك اجماعا وجماع المسلمين  
حجة من اقوى الحجج بعد نص الايت والخبر لقوله عليه  
السلام لا يجتمع امتي على الضلالة الى يوم القيمة وان اجتمع  
فانا بريئ منهم وهم يدبون متى اعلم بان الصلوة شرائط  
قبلها وفرائض وان كان واجبات وسنن ومستحبات  
وادابا وكراهية ومناهي فيها اما الشرائط فستة الطهارة  
من الحدث والنجاسة والطهارة من النجاسة وسائر المحرمات



واستقبال القبلة والوقت والنية اما الشرط الاول فهو  
الطهارة من الحدث والجنابة والغتسال والوضوء عند  
وجود الماء والقدرة عليه وعمل عددهما التيمم ولكل واحد  
منهما فرض وسنن واداب ومنها هي اما الفرائض الوضوء <sup>فيها</sup>  
فاربعة كما قال الله تعالى في كتابه يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا  
برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين والرفقان والكعبان  
يدخلان في فرائض الغسل عند ناخلة فالزفر وكذا ما  
بين العذارين والاذنين يجب غسله خلا قال بيوسف  
تم والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع رأس  
لما روى المغيرة ابن شعبه ان النبي عليه السلام اتى سباطة  
فهم فبال فتوضأ ومسح على الناصية وخفيه ولما سنن  
للوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ  
ثم ثبتهما الى النبي عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه



فلا يغسل يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين  
بأنت يده من جسده وهو الصحيح وكيفية الغسل إن كان  
الأفء صغير بحيث يمكن رفعها فإنه يأخذ بشماله ويصب  
على يمينه ثلاثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على شماله كذلك  
وإن كان الأفء كبيراً كان معه أفء صغير فيأخذها  
بشماله ويأخذ الماء من الأفء الكبير ويصب على يمينه  
ثم يأخذ بيمينه ويصب على شماله وإن لم يكن معه  
أفء صغير فيدخل أصابع يده اليسرى مضمومة وترفع  
الأفء فيرفع الماء من الحجب ويصب على يده اليمنى حتى  
يغسلها ثلاثا ثم يدخل اليمنى في الأفء بالغماما بلغ و  
يغسل اليسرى وهذا إذا لم يكن على يده النجاسة كذا ذكره  
في الخلاصة والواقعات وتسميته الله تعالى في ابتداء الوضوء  
والأصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كشف المورق ومرة  
بعد سترها والشهادة عند ابتداء غسل سائر الأعضاء



والسواك طوله قدر شبر وعرضه قدر اصبع والمضمضة و  
الاستنشاق بمائتين جديداً ويصل الماء الى ما تحت الشا  
ربين والحاجبين ومسح ما استقر من اللحية وتخليها  
واستيعاب جميع الراس بالمسح بماء واحد وقال الشافعي  
السننة ان يمسح راسه ثلاثاً ويأخذ كل مرة ماءً جديداً وهو  
رواية عن ابن خنيفة رحمة الله عليه وكيفية الاستيعاب  
ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلصق الاصابع و  
يضعهما مقدم الراس من كل يد ثلاث اصابع ويمسك  
ابهاميه وسبابتيه ويجافي بطن كفيه ويمدهما الى اقفا  
د ثم يضع كفيه على جانبي الراس ويمسحهما بكفيه ويمسح  
ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بسبابتيه  
ويمسح رقبته بظهور الاصابع الثلاثة كما ذكره في المحيط  
ويمسح الرقبة بماء جديداً وقال بعضهم هو ادب وتخليل  
الاصابع لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم قبل ان يتخللها



نار جهنم وتكرار الغسل الى ثلاث والنيئة والترتيب والدلك  
والموالات والتوالي <sup>س</sup> واما اذابه ان يتاهب للصلاة قبل دخول  
الوقت وان يجلس للاستنجاء الى يمين القبلة او الى يسارها  
متفرجا الا ان يكون صائما وان يغسل يديه قبل الاستنجاء  
وبعد وهو المختار وذكره في الخلاصة وان يغسل مخرج النجاسة  
اذا لم يتجاوز النجاسة من مخرجها فغسله مستحب واما اذا  
اذا التجاوز من مخرجها ولم يكن قدر الدرهم فغسله ستة  
وان كانت قدر الدرهم فغسله واجب واذا زادت على قدر الدرهم  
فغسله فرض وان يغسل حتى ينقيه وليس فيه عدد صنوه  
وكذا في الاستنجاء بالاحجار بل يمسه حتى ينقيه وان يمسح  
موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل ان يقوم من مقامه  
وان لم يكن معه خرقة يحققه بيده اليسرى وان ايسر  
عورته حين فرغ وان يتولى بامر الوضوء بنفسه واليا امر  
غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لائنة حيرة بلاءة



الله تعالى من الاثر بغير ضرورة وان يجلس مستقبل القبلة  
عند الغسل سائر الاعضاء وان يكون جلوسه على مكان مرتفع  
وان لا يتكلم بكلام الدنيا فقط لقوله عليه السلام الكلام  
في الوضوء مكروه في الغسل اشد كراهة وان يتشهد عند  
غسل كل عضو ويدعو بما جاء في الآثار وان يضمض ويستر  
يستنشق بيده اليمنى ويمتنحط ويستنشق بيده اليسرى  
ويذهب ان يأخذ لكل واحد منهما بما بين جديدين وان  
يستاك بالسواك ان كان له السواك والافبا لاصبع ويستاك  
عرضا لا طولا وان يبالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان  
يكون صائما وحده المبالغة في المضمضة قال بعضهم هي  
الغرغرة قال بعضهم يعني قال الصدر الشهيد هي تكثير  
الارحتى بماء الفم وفي الاستنشاق جذب الماء حتى يصعد  
الى منخريه وان يدخل اصبعيه في صمغ اذنيه عند المسح  
وان يتخلل اصابع رجليه بخنصره اليسرى وان تحرك خاتمه



ان كان واسعا وان كان ضيقا ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا  
لا بد من تحريكه وتزعم هكذا ذكره في المحيط وان لا يسرف في  
الماء وان كان على شط نهر جار لما روي عن النبي عليه السلام  
ان سئل هل في الوضوء اسراف امر لا فقال نعم ولو كنت على شط  
نهر جار وان لا يفتقر في الماء وان يملأ انا ربه بعد الوضوء قلنا  
وان يقول عند تمامه او في خلاله اللهم اجعلني من التوابين و  
اجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني  
من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون واجعلني صبورا و  
شكورا واجعلني ان اذ ذكرك كثيرا واسبحك بكرة واحصيك  
وان يقول بعد فراغه سبحتك اللهم وسبحك اشهد ان لا اله  
الا انت سبحتك وحدك لا شريك لك واستغفرك واتوب اليك  
واشهد ان محمدا عبدا ورسولا فاطرك الى السماء وان يقرأ  
بعمك سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلث صرارة وان  
يشرب الماء فضل الوضوء قايما مستقبلا القبلة ويؤتي



متوجها الى القبلة اللهم اشفني بشفاعتك وديني يدوائك  
وعافني من شر بلادك وعصمني من الوهل والامراض و  
الاربع ويكره شرب الماء قائما الا هذا وشرب ما زمزم  
وان يصله سبعة أي نافله الا ان يكون في مكروه وان يتوضأ  
على الوضوء ثانيا واما مناهي الوضوء فهو لا يستقبل القبلة  
وقت الاستنجاء بالماء وان لا يكشف عورته عند احد الاستنجاء  
والاستنجاء بالماء او الحجار او الاثم بالماء افضل ان امكنه من كشف  
العورة فان لم يمكنه يكتفي بالاستنجاء بالحجار ولا يكشف  
العورة اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم وان كانت  
اكثر من قدر الدرهم فلا يد من كشف العورة وقت  
الاستنجاء بالماء ينبغي ان يعمل بمفهومة وانها ان كانت  
اقل من قدر الدرهم لا يجوز الكشف عند احد اصلا لانه  
حرام والاستنجاء على نوعين لغوي وشرعي اما للغوي فهو  
النجاسة وفي بعض اقوال الناس اراد به قلع النجاسة



واما الشرع فهو ازالة النجاسة عن عضو مخصوص بالماء  
او بالتراب او بالحجر او بالمدر لا يستنجى بيده اليمنى ولا بطنام  
ولا بروث ولا بظلم ولا بخدث ولا بلع ولا بفحور ولا بملح ولا  
بعلف الدواب ولا بحق الزير وان لا يتختم ولا يطنحط في الماء  
وان لا يتعدى في الزيادة والنقصان في المدة والمواضع  
وان لا يمسح اعضائه بالخرقة التي مسح بها من منع الاستنجاء  
وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل ولا ينفخ في الماء  
وان لا يغمض فاه ولا عينيه تغضضا شديدا حتى لو بقيت  
على شفتيه او جفنيه لمعة لا يجوز وضوءه وهذه الطهارة  
الصغرى واما الطهارة الكبرى فهي الاغتسال من الجنابة  
وسبب خروج المني بالدفق والشهوة فانه يجب الغسل بالابح  
اما الانفصال عن موضع بشهوة فمختلف فيه حتى ان المحتشم  
لو اخذ ذكره وخروج المني بعد سكون الشهوة يجب الغسل  
عندها خلا قال ابي يوسف <sup>هـ</sup> وكذا لا يلج في احد السبيلين



في الرجل والمرأة إذا حوارة الحشفة سوار انزل ولم ينزل واجب  
الغسل على الفاعل والمفعول به اما الايلاج في الهيمته والميت  
والصغيرة التي لا تجامع مثلها فلا يجب الغسل عليه ما لم  
ينزل وذكر الاسدي بجاني ان الايلاج في الصغيرة يجب الغسل  
ينزل ولم ينزل واما القدم المراهقة واطى المرأة البالغة  
لا يجب عليه الغسل ولكن يؤمر به تخلقا واعتبارا ويجب  
الغسل على المرأة الموطوعة ولو وطى البالغ مع صغيرة فالجواب  
على العكس وكذا الحيض والنفاس ومن استيقظ لحدكم  
من منامه فوجد على فراشه او بثوبه او على فخذه بلل وهو  
يتذكر الاحتلام فانه يتيقن انه منى او مذى او شك فيه فعليه  
الغسل اما اذا لم يتذكر الاحتلام ان يتيقن انه منى او شك  
فكذلك وان يتيقن انه مذى فلا يغسل عليه ما لم يتذكر الاحتلام  
وان استيقظ الرجل فوجد بلل في اظفاله ولم يتذكر  
الاحتلام ينظر ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا يغسل



عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل احتياطا وبه يفتي بعض  
المشايخ هذا اذا نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا اما  
اذا نام مضطجعا او تيقن انه منى فعليه الغسل هذا مذکور  
في المحيط والزخيرة وهذه مسائل يكثر وقوعها والناس  
عنها غافلون وان احتمل ولم يخرج منه شيء فلا غسل  
عليه وكذا المرأة وقال محمد بن يعقوب عليها الغسل احتياطا  
وبه يفتي بعض المشايخ في امرأة فاغتسلت بعد ما جامعها  
زوجها ثم خرج منها منى الزوج فعليها الوضوء ودون الغسل  
من النوازل اذا جامع او احتمل فاغتسل قبل ان ينام وقبل  
ان يمشي او قبل ان يبول ثم خرج منه بقیة المنی وجب  
عليه الغسل ثانيا عند بیهنيفة <sup>له</sup> ومحمد وعند ابی یوسف  
لا يجب الغسل ولو افاق السكران فوجد منيا على فراشه  
فعليه الغسل وان كان مذيا فلا غسل عليه اتفاقا وكذا  
المغشي عليه وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منيا على



الفراش وكل واحد منهما ينكر الاختلام وجب عليهما  
الغسل احتياطاً وقال بعضهم ان كان طويلاً فعل الرجل  
وان كان سديراً فعل المرأة وقال بعضهم ينظر في الغلظة  
والرقّة اما الاول فله دلالة وما الثاني فله حمانى وقال بعضهم  
ان كان اصفر فعل المرأة وان كان المنى ابيض فعل الرجل  
باب الغسل واما فرض الغسل خمسة المضمضة والاستنشاق  
وغسل سائر الاعضاء مرة واحدة وايصال الماء الى منابذة  
الشعر فرض وان كشف شعره بالاجماع وكذا ايصال الماء  
الى اثنى اللحية والشعر من ذوائبه واما المرأة في الاغتسال  
كالرجل وشعر المستتر من ذوائبها يغسله موضع  
في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها انجلت الرجل كذا ذكره  
في غنية الفقهاء وذكر المحيط ان الرجل اذا اظفر شعره كما  
يفعله العلويون والاتراك هل يجب عليه ايصال الماء الى  
اثنى الشعر ام لا فعن ابى حنيفة روايتان في رواية يجب



رواه

وفي لا يجب وذكره صدر الشهيد انه يجب عليه ايصال الماء  
الى اثناء الشعر في حقه وعليه الفتوى امرة اغتسلت هل  
تتكلف في ايصال الماء الى ثقب القرط ام لا وقال محمد في الا  
تتكلف فيه ايصال الماء كما في تحريك الخاتم امرأة اغتسلت  
وقد كان بقي في اظفارها عجين وقد جف ولم يجز غسلها  
ولو بقي الدرر في الاظفارها جاز ويستوى فيه المدني  
والقروى وقال بعضهم يجوز للقروى ولا يجوز للمدني  
لان درنه من الشحم والاكلف اذا اغتسل ولم يدخل الماء  
داخل الجلدة قال بعضهم يجوز غسله وقال بعضهم لا يجوز  
وهو الصحيح وان خرج بوله حتى صار في قلفه فعليه الوضوء  
بالاجماع وان لم يظهر بوله رجل اغتسل وبقي استانه بين  
طعام قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحمصة لا يجوز  
غسله صلبا ممضو غامتا كذا قليد كان او كثير لا يجز  
غسله مالم يخرج وان جرى عليه الماء كذا ذكره في الزخيرة

ذكر



وذكر في المحيط اذا كان على ظاهر بدن جلد السمك محكم او  
خيز مضمغ قد جف واغتسل او توضأ ولم يصل الماء الى  
ما تحته لم يجز وضوءه كذا ذكر في الوخيرة وفي مسألة  
الحناء والدرك والطين يجزئ وضوءهم للضرورة وعليه  
الفتوى وان كان في رجله شقاق فجعل فيه الشحم او دوائا  
كان لا يضره ا يصل الماء الى ما تحته لا يجوز وان كان يضره  
يجوز وكذا يصل الماء الى داخل السرة فرض في الغسل وكذا  
الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض وان لم يكن عليه نجاسة  
وكذا تخليل الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت  
الاصابع مضمضة غير مفتوحة واما اذا كانت مفتوحة فهو  
سنة وكذا انقلاب البشرة وبيل الشعر فرض لقوله عليه السلام  
الاقبلوا الشعر وانقلوا البشرة لقوله عليه السلام ان تحت  
كل شعرة جنابة وفي رواية نجاسة ولو بقي شيء من بدنه  
لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان اقل وشرب الماء

ما  
ان لا يصل  
الى  
ما  
ايصل  
ماء



يقوم مقام المضمضة اذا بلغ الماء الفهم كله وان تركها فاستينا  
وصلى ثم تذكر فعليه ان يضمضه ويعيد ماصلي واما  
السنة ان يقدم الوضوء على الغسل الا غسل الرجلين وان  
كل من موضع الغسل يجمع الماء وان يزيل النجاسة عن بدنه  
ان كانت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسائر  
جسده شرح ثلاثا ثم يدعى عن ذلك المكان فيغسل قد صبه  
الا ان يكون على حجر او خشب او غير ذلك وان لا يسرف في  
الماء ولا يقتروا ولا يستقبل القبلة في الغسل وان يدلك  
كل الاعضاء في المرة الاولى كيلا يبقى لمعة وان يغتسل في موضع  
لا يراه احد وان لا يتكلم بكلام الدنيا فقط ويستحب  
للمغتسل ان يمسح اعضاده بمنديل بعد الغسل وان يغسل  
رجليه بعد اللبس ثيابه وان يصلح بسبحة اما النية فليست  
بشرط الوضوء والاغتسال حتى ان الجنب اذا اغتسل في  
الماء الجاري او في حوض الكبير للتبريد او قام في المطر الشد



وبعضه من وليست تنشق يخرج من الجنابة والاعتسال  
على احد عشر وجها خمسة منها فريضة الغسل من الحيض و  
النفاس والتقاء الختانين مع عيوبه المحشفة وخروج المني  
على وجه الدفق والشهوة عند نكاح فاللشافعي والاحتلام  
اذا خرج منه المني او المذي واربعة منها سنة وهو غسل  
يوم الجمعة والعيدين ويوم عرفة وعند الاحرام واحد  
منها واجب وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه  
قبل الغسل او قبل التيمم عند عدم الماء والقدر <sup>عليه</sup> واحد  
منها مستحب وهو غسل الكافر اذا سلم هكذا ذكره شمس  
الايممة السرخسي في شرحه وذكر في المحيط ان الكافر اذا جنب  
ثم اسلم فالصحيح ان يجب الغسل عليه ولا يجوز للجنب  
والمحائض وللنفاس قراءة القرآن يعني آية قامة وان قرأ  
صادون الآية او قرأ الفاتحة الكتاب على قصد الدعاء او الايات  
التي تشبه الدعاء على نية الدعاء يجوز قيل يكره قيل لا يكره



واما قراءة دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب عن اصحابنا  
وعن محمداته يكره ولا يكره التامحي للمجنب بالقرآن في التعليم



القرآن للمحدث ظاهر أي حفظاً عن ظهر القلب أمّا الجنب  
إذا غسل يده وفمه فلا يجوز له المس المصحف والقراءة لبقائه  
الجنبانية ويكره قراءة التوراة والإنجيل والزيور للجنب وإذا  
أراد الجنب الأكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفمه لأنه  
سبب الفقر ثم يأكل ويشرب ويكره كتابته القرآن  
على المصلي ويكره دخول <sup>موضع</sup> المحجج في الخلاء وفي أصبعه خاتمه  
فيه شيء من القرآن لما فيه من ترك التعظيم وكذا لا يجوز  
لهم دخول المسجد متنعك من سواء الأنتب لقوله تعالى  
فاخلع ثيابك انك بالواد المقدس طوى <sup>سورة</sup> دخلوا  
للجلوس والعبور وقال الشافعي يجوز للعبور وإن  
احتلم في المسجد تيمم الخروج إذا لم يخف من لحد وإن  
خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرب <sup>والتيمم</sup>  
ركن وشرط لا يد من معرفتهما أما ركنه فضربتان ضربة  
للغيب وضربة للزنا عین یعنی الیدین الى المرفقین و



صورة ان يضرب يديه على الارض او على جنب الارض ضربة  
واحدة متفرجا اصابعه ويقبلهما ويديرهما قليلا فينفضهما  
مرة او مرتين فيمسحهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى  
فينفضهما مرة واحدة في ظاهر الرواية وعن ايدي يوسف  
ينفضهما مرتين ولا يجب عليه ان يتلطح عضوا بالتواب  
فيمسح اليمنى باليسرى باليمنى ويبدأ من رأس الاصابع  
الى المرفقين واستيعاب العضوين واجب عند الكرخي  
في ظاهر الرواية عن اصحابنا هو المختار حتى لو ترك شيئا  
قليل من موضع التيمم لا يجوز وروى الحسن بن زياد  
عن اصحابنا ايضا الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك  
منها اقل من الربع يحزبه وعلى هذه الرواية تنزع الخاتمة  
والسوار وتخليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب  
فينبغي ان يحتاط وروى عن محمد بن عمار انه لو ترك ظهر كفيه  
لا يجوز ومن هو مقطوع اليدين من المرفقين فيمسح موضع



القطع وأما الشرطه فالنية ولا يجوز بدونها وكذا طلب  
الماء إذا غلب على ظن ان هناك ماء أو كان في العمرانات  
أو أخبر به انسان وجب عليه الطلب الماء بالاجماع وإنما الخلاف  
فيما إذا لم يغلب على ظن ان هناك ماء أو لم يخبر به انسان  
أو كان في غلوات عندنا لا يجب الطلب خلافه قال الشافعي  
ولو أخبر به انسان بعد ما الماء جاز له التيمم بخلافه وكذا  
من شرطه عجزه عن استعمال الماء حتى ان المريض إذا خاف  
زيادة المرض أو إبطاء البرء جاز له التيمم وذكر الاسبيعي في  
في شرحه فقال جنب على جميع جسده جراحة أو على أكثره  
أو به جدرى فإنه تيمم ولا يجب عليه الغسل الموضع  
الذي للجراحة به وكذا إذا كان على أعضاء المتوضي كلها  
أو على أكثرها جراحة جاز التيمم وإن كان على أقله جراحة  
وأكثره صحيح فإنه يغسل الصحيح ويمسح على المخرج ان  
لم يضره المسح عليه ان كانت يضره المسح عليه جراحة



مشكوفة يشدها بشئ ويمسح فوقهما الجنب الصحيح  
إذا كان في المصر إذا خاف أن اغتسل في الماء أن يقتله البرد  
أو يمرضه تيمم عند أبي حنيفة <sup>ع</sup> وعندهما لا تيمم وإن كان  
الجنب خارج المصر يجوز تيمم بالاتفاق وإن خرج مسافرا أو  
محتطبا أو خرج من قرية إلى قرية أخرى يجوز له التيمم أن  
كان بينه وبين الماء نحو الميل أو أكثرها والميل أربعة آلاف  
خطوة وهو ثلث الفرسخ كل خطوة ذراع ونصف ذراع  
وكل ذراع أربعة وعشرون أصابع سواء كان خرج جنبا أو  
اجنبا بعد الخروج وإن كان معه ماء في رخله فغسله وتيمم  
وصلّى ثم تذكّر ذلك الماء في الوقت لم يعيد الصلوة عند  
أبي حنيفة <sup>ع</sup> ومحمد وقال إبي يوسف ويعيدها إن تذكّر في  
الوقت تذكّر بعد الوقت لم يعيد في قولهم جميعا وإذا  
تيمم المسافر وصلّى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن  
أن هناك ماء اجزأه وإذا كان معه رفيقه ماء لا يجوز



التي هي قبل ان يسئل عنه ان كان على غالب ظنه انه يعطيه اما  
اذا كان على غالب ظنه انه لا يعطيه ولم يسئل ويتم وصله بحرف  
وان شك في الاعطاء ويتم قبل ان يسئل فصله ثم سأل في  
عطاءه لم يعيدها وان كان على غالب ظنه انه لم يعطه ويتم  
قبل ان يسئل ثم سأل فاعطاه له يلزمه الاعادة وان كان لا  
يعطيه الا بثمن فان كان له ثمن لا يجوز له القيم بالاتفاق  
فان لم يكن له ثمن يجوز له القيم بالاجماع وان كان معه مال  
زيادة على قدر ما يحتاج اليه في الزاد فان باعه بمثل القيمة  
او بغين يسير لا يجوز له التيمم وان باع بغين فالحشيش يتم  
وصله والغبن الفاحش مال يدخل في تقويم المتقويم  
وقال بعضهم تضعيف الثمن وعن ابي بصير الصنفان  
ان المسافر اذا كان في موضع عن الماء فيه فاللا فضل  
له ان يسئل عن رفيقه وان لم يسئل منه ويتم وصله الجزاء  
والله كان في موضع لا يعزل الماء فيه لا يجزيه قبل الطلب عندنا



كما في العرائف رجب مع ما ذكرناه في مقالة قدر صص  
واسر الاقار وهو في رطب ويحتمل للعطية والاستشفاء يجوز  
للتيم ايضا ولو ذهب الى اخر وسلم اليه لا يجوز التيم عند  
لشوت القدرة عليه بواسطة الرجوع من الهبة كذا ذكر  
في المحيط وان كان الماء في البئر لم يكن معه دلو او رشاء  
هل يجب له ان يسئل عن رفيقه امر لا يجب وقيل لا يجب  
ولو تيم قبل التيم جاز عند ابي حنيفة <sup>يسئل</sup> ولو ساءل منه  
فقال له انتظر فعند ابي حنيفة ينتظر الى اخر الوقت  
<sup>حاشا</sup> فيسكنه وان خاف فوت الوقت تيم وصل عنده وعند  
ابن سنان <sup>تيم</sup> فخذ ينتظر وان خاف فوت الوقت وكان  
ولم ينع رفيقه ثوب او مجموعا على هذا انه في الثوب لا ينتظر  
ولا في الماء ومن لم يجد الماء الاسود الحار او البغل فان  
يتوضا به وتيم وايها قدم جاز ولكن الافضل انه يسئل  
بالوضوء ومن لم يجد الماء الاسود البصر سرفه <sup>يكنى</sup>

مطلق



اربع روايات في رواية طاهرة وفي رواية بخس وفي رواية  
مشكوك وفي رواية مكروه ومن لم يجد الماء الا بغير التيمم  
فعن ابي حنيفة هو يتوضا ولا تيمم ومن ابي يوسف تيمم وعند  
محمد يجمع بينهما يعني يتوضا وتيمم ولو ترك لا يجوز  
ان وجد بعد ماء المطلق يعيد الوضوء من الصلوة  
ومن لم يجد الماء الا عصيرا العنب لا يتوضا به بالاجماع  
جنب وجد الماء في المسجد وليس معه احد فانه تيمم ويدخل  
فان لم يصل الماء تيمم ثانيا للصلوة لان نية التيمم للصلوة  
شرط الصحة التيمم للصلوة وكذا لو تيمم لمس المصحف او  
تيمم لقراءة القرآن عند عدم الماء لا يجوز به الصلوة  
بخلاف سجدة التلاوة ولو تيمم صلوة الناقلة فانه يصل  
بذلك التيمم المكتوبات ولو تيمم للصلوة الجنازة اجزاء  
فانه يصل به المكتوبة رجل في رجله ماء وهو لا يعلم به فتييم  
وصلح ان كان وضع الماء بنفسه او غيره بامر فتنسبه



فهو على الخلاف الذي ذكرنا يعني لم يعيد الصلوة عند  
ابن حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يعيد الصلوة و  
ان كان في الوقت ان تذكر بعد الوقت لم يعيد في قوام  
جميعا وان كان وضعه غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق  
واما مسألة العارضي اذ انسى ثوبا في متاعته من المشايخ  
من قال هو على الخلاف المذكور ومنهم من قال لا يجوز با  
الاتفاق وعن محمد انه قال لا يجوز ولو تيمم وهو على شرط  
فخرجار وهو لا يعلم بالماء فهو على الخلاف الذي ذكرنا  
ولو كفر عن اليمين بالصوم وفي ملكه رقبة او ثياب او  
طعام فنسيه فالصحيح انه لا يجوز عند أبي يوسف  
وعند ابن حنيفة ومحمد ويجوز ويستحب له ان يؤخر  
الصلوة الى اخر الوقت اذا كان متيمم بوجوب وجود الماء  
فيه ثم لا يفطر في التأخير حتى لا يقطع الصلوة في وقت  
مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا وكذا



يجوز عندنا الفرضين خلا قال الشافعي ولو كان معه ماء  
ولكن يخاف على نفسه او على دابته للعطش يجوز له التيمم  
والمجوس في السجود اذا امتنع عن الطهارة بالماء يصل بالتيمم  
ويعيد ما صل فيها اذا خرج عند الخيفة <sup>ومحمد</sup> وقال  
ابن يوسف ولا يعيد والاسير في دار الحرب اذا امتنع من  
الوضوء والصلوة انه تيمم ويصل بالايماء يعيد اذا قدر  
وذكر في الفتاوى ان الرجل يعلم ان قريبه ماء اقل من  
ميل ولكن يعلم يقينا لو ذهب هناك خرج وقت الصلوة  
فانه تيمم فصله جاز واجمعوا على ان الماشي لا يصل بالايماء  
وهو يمشي وكذا السائح لا يصل وهو يسبح بخلاف المنزه  
وفي البيابيع المسافر اذا خاف للصوم او قطاع الطريق  
ولا ينتظر رفيقه جاز له تأخير الصلوة وصل بهذا العذر  
بالايماء رجل وهو يصل على الدابة بالايماء او تسير الدابة او كيف <sup>بدلالة</sup>  
او تعذوا ولو صل بالايماء لخوف عذق او سبع او مرض



اوطين لا يعيد بالاجماع والمقيد اذا صل قاعدا يعيدها  
عند ابيحيفة  $\text{ع}$  ومحمد  $\text{ع}$  وعند ابي يوسف  $\text{ع}$  لا يعيد و  
يجوز التيمم عند ابيحيفة  $\text{ع}$  ومحمد بكل ما كان من جنس  
الارض كالتراب والرمل والحجر والخرق والكمحل والمدر و  
الورد وسنخ والنورة والمغرت والحصى وما اشبهها وعند ابي  
يوسف  $\text{ع}$  لا يجوز الا بالتراب لا يجوز التيمم بما ليس من جنس  
الارض كالذهب والفضة والحديد والرصاص وكالحنطة  
والشعير وسائر الحبوب والاطعمة وان كان على هذه الاشياء  
شيا غبار يجوز التيمم بغبارها عند ابيحيفة  $\text{ع}$  وفي  
احد روايتين عن محمد  $\text{ع}$  ثم عندهما الشرط مجرد المس  
على الارض او على جنس الارض حتى انه لو وضع يده على صخرة  
لا غبار عليها او على الارض ندبة ولم يتعلق بيده شئ  
جاز عند ابيحيفة  $\text{ع}$  وابي يوسف  $\text{ع}$  وفي احد الروايتين  
وعن محمد  $\text{ع}$  اما الفرق بين الصخرة وبين الذهب و



الفضة وهما خلقا في الارض وليستا من جنس الارض و  
كانت الصخرة من جنس الارض لان الصخرة خلقت من  
الارض وهو من جنس الارض فان الذهب والفضة قد  
في النار بخلاف الصخرة فانها لا تذوب كالتراب وامّا  
التيمن بالاجر فعند ابي حنيفة <sup>قوفا</sup> يجوز مطلقا سواء كان مد  
او لا غير مد قوفا سواء كان عليهم غبار او لا وعند محمد  
يجوز ان كان مد قوفا او كان عليه غبار والا فلا ولو تيمم بغبار  
ثوبه او غيره من اعيان الطاهرة او هبت الريح فاصاب  
وجهه وزاد عليه غبار فتم بنية التيمم جاز عند ابي حنيفة  
ومحمد <sup>ع</sup> سواء وجد ترابا اخر او لم يجد عند ابي يوسف <sup>ع</sup>  
لا يجوز ان وجد ترابا اخر ولو تيمم بالملح نظر ان كان  
ماتريا لا يجوز وان كان جبليا يجوز التيمم وقال شمس  
الائمة حلواني <sup>ع</sup> الصحيح عندى انه لا يجوز كذا ذكره في  
المحيط والسيخة بمنزلة الملح المائيا وذكر الاسيحياني



في شربة يجوز التيمم بالسبعة مسافرا وصابا ماء مطر  
فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا فغسل يديه فانه يتلوه  
ثوبه او بدنه بالطين ويحففه ويفركه وتيمم به ولا يجوز  
التيمم بالطين وقال شمس الائمة السرخسي لا يجوز تيمم بالطين  
وان فعل ذلك يجوز وكذا يجوز التيمم بالحص والكيزان  
والجباب والمحيطات من المدر واللين سواء كان عليه  
غبار او لم يكن ولا يجوز التيمم بالغضارة المظلي بالانك  
شربطن الغضارة وظهرها على السوء الا اذا كان عليه  
غبار ولو تيمم بالخذف ان كان متخذ التراب الخالص  
ولم يجعل فيه شيء من الادوية جاز التيمم والافلا وان  
تيمم بالرماد لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب ان كانت  
التراب غالبيا يجوز وان كان الرماد غالبيا لا يجوز وان  
اصابة الارض نجاسة فحفت بالشمس فذهب اثرها  
جازة الصلوة عليها ولكن لا يجوز التيمم منها في ظاهر



الرواية وزوى الحسن عن صاحبنا يجوز التيمم ايضا  
واذا لم ير لها اثر الا وصل اصح واذا التيمم الرجل من موضع  
تيمم الاخر من ذلك الموضع جاز ايضا والتيمم في الجنابة  
والحدث والميت والحيض والنفاس سواء ولو صل بالتيمم  
ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد بالاتفاق خلافا لابي يوسف  
والصحيح في المصرتيمم للصلوة الجنابة اذا خاف الفوت  
الجنابة جاز الا الاولى والامام وكذا اذا حدث المتوضي  
في الصلوة الجنابة والعيد ين تيمم وبني في قول البخيفة  
خلافا لهما وكذا ان خاف خروج الوقت تيمم وبني بلا  
خلاف ولو خاف خروج الوقت في سائر الصلوة لا تيمم  
عندنا بل يتوضا ويقضى ما فات وكذا لو خاف فوت  
الجمعة لا تيمم بل يتوضا ويصل الظهر ولو تيمم لمس المصحف  
او للدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة عليه فذلك  
ليس بشئ والمسافر يطأ جارية او زوجته وانه علم بعدم



الماء يجوز له التيمم وينقض التيمم كل شيء ما ينقض الوضوء  
وينقضه أيضا روث الماء ان قدر على استعماله وان رأى الماء  
في خلال الصلوة فسدت صلوة وان رأى سور الحمار  
او نبيذ التمر فسدت صلوة عند ابحاثه وان رأى  
سرابا في خلال الصلوة فظن انه ماء فمشی اليه فاذا هو سراپا  
فسدت صلوة وان شك انه ماء او سراپا فاستوى  
الظن ان فانه لا يقطع حينئذ فانه يمضي على صلوة فاذا  
فرغ منها فمشی فان كان ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة  
والا فلا المسافر اذا مر بماء موضع في الحجب لا ينتقض تيممه  
الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة على انه يكفي الموضع  
والشرب فيلتنقض التيمم ولو ان المتيمم من ماء وهو لا يعلم  
به او كان فاما لا ينتقض تيممه وكذا لو علم بالماء ولم يقدر  
اذا سافر على النزول لخوف عدو او سبي او مرض او الضعيف والمرءة  
وليس معه محرم لا ينقض التيمم جنب اغتسل وبقيت على



بدن لعة وليس معهما، تيمم للمعة وان وجد ما، بعدما  
تيمم ولحدث يغسل للمعة وتيمم المحدث اذا كان الماء يكفي  
للمعة ولا يكفي للوضوء، وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي  
للمعة يتوضأ به تيمم للمعة وان كان الماء يكفي للحدث  
على الانفراد فانه يغسل للمعة وتيمم لالحل لحدث وجب  
عليه ان يبدل يغسل للمعة ولو كان معه ثوب نجس يغسل  
الثوب وتيمم للمعة كما عليه من الحدث متيمم مام قوم  
متوضئين يجوز عند ايجافته وايديوسف فداقا  
لمحمد وكذا القاعد اذا ام قوم قائمين واما الماسح على  
الخفين او على الجبيرة فانه يوم الغاسلين يجوز بالاتفاق  
وكذا في المحيط وذكر في الحصن وفي شرح الاسبيجاني  
لا يصح امامة صاحب الجرح السائل للاصحاء وكذا لا م  
المقاري وكذا العاري للاديس ولو ام من هو بمثلها لهما جازا  
ويجوز الطهارة بماء مطلق ظاهر كماء السماء



والاودية والعيون والاوربار والبحار وتنزل بها النجاسة  
حكيمية كانت او حقيقة لا يجوز الطهارة الحكيمية بالماء المقيد  
كماء الاشجار وماء الثمار وماء البطيخ وماء الباقي ومثل  
البرق وماء الزرع وماء الزعفران وكذا لا يجوز بماء الورد  
والخل والعصير ونحو ذلك ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية  
عن الثوب والبدن بالماء المقيد وبكل مانع ظاهر يمكن  
ان التها به كالدين والخل والعصير وبما ذكرنا انفا من  
الماء المقيد وان غسل بالعسل او السمن او بالدهن لا يجوز  
لانها لا ينقص بالعصر ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء  
ظاهر فغير احد او صاف كماء المد والماء الذي اختلط به  
الاشنان او الصابون والزعفران بشرط ان يكون القلبة  
للماء من حيث اللزج هذا اذا لم ينزع عنه اسم الماء وان  
يكون رقيقا بعد فحكمة حكم الماء المطلق وذكر في الاجناس  
الناطقى اذا التوضى بماء السيل اذا لم تكن رقة الماء غائبة

بحيث

يتنقى



بحيث لا يسيل على العضو لا يجوز وذكر في الملتقط اذا التقى  
الزاج في الماء حتى اسود الماء ولكن لم يذنب رقة جاز الوضوء  
به وكذا العفص اذا طر في الماء وكان الحمصة والباقي اذا انقع  
في الماء ولم يذنب رقة وان تغير لونه او طعمه او ريحه وكذا  
في الجامع الصغير ولو طبع الحمص والباقي ان كان الماء  
بحال لو يرد لا يتخثر ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء  
به والا فلا وذكره في المحيط لوقوعه بماء اعلی باسنان  
او باس او بشي اخر مما يتعالج الناس جاز الوضوء به ما لم  
يغلب عليه غيره وكذا الويل المخبر في الماء ان بقيت رقة  
للماء جاز الوضوء به وان صار تخينا لا يجوز وفي شرح القدر  
اذا اختلط شيء الطاهر بالماء ولم يزل عنه اسم الماء فهو طاهر  
وطهور وان تغير لونه او لم يتغير ولم يذنب كوعن اصحابنا  
فيه خلافا وعلى هذا اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بطول  
المكث او بوقوع الاوداق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب



عليه لون الاوراق فيصير مقيدا وكذا اذا تيقن بظهوريته  
او غلب على ظنه جازت به الطهارة حتى لو وجد ماء قليلا  
ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضا به ويغتسل  
به ولا يهتم ولا ينتظر الى الماء الجاري كذا اذا دخل الحمام وفي  
حوض الحمام ماء قليلا ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه فانه  
يتوضا ويغتسل به ولا ينتظر الى الماء الجاري كذا في فتاوى  
اهلية قال ابو حفص بخاري من شك في النار او ثوبه او بدنه  
اصابة النجاسة فهو طاهر ما لم يتيقن وكذا اذا القى في الماء الجار  
شيئ نجس كالخيفة او البول والخر لا ينتجس ما لم يتغير لونه  
او طعمه او ريحه وروى عن محمد اذا صب جيب من الخمر في  
الفرات ورجل اسفل منه يتوضا جاز اذا لم يتغير احد  
اوصافه وكذا اذا جلس الناس صفوا على شطآنهم جاز  
يتوضئون جاز وهذا هو الصحيح وذكر في الناطق ساقية  
صغيرة فيها كلب ميتة قد سد عرضها فجري الماء على



فوقه وتحتة لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لونه  
او طعمه او ريحه وهو مروى عن ابي يوسف وعندهما لا  
يجوز وعن الفقيه ابى جعفر اذا كان الماء فوق الحيفة مقدماً  
الضلع جاز وذكر في النوازل انه ان كان الماء الذي يليك في الحيفة  
دون الماء الذي لا يليك في الحيفة جاز يعني اذا كان الغلبة  
للماء الذي لا يليك في الحيفة جاز الوضوء والمافيه وعلى هذا ماء  
المطر اذا جرى الماء في الميزاب السطح وكان على السطح عذرات  
فالماء طاهر اذا كانت العذرات عند الميزاب وكان الماء  
كله او نصفه او اكثر يرك في العذرات فهو نجس والمافيه طاهر  
وان سال ماء المطر من السقف او من الثقب البيت ان  
كان المطر دائماً لم ينقطع بعد فهو طاهر وان انقطع المطر  
ونثر سال الملامن الثقب ان كانت على جميع السطح او نصفه  
او على اكثره نجاسة فهو نجس واذا كان الماء يجري ضعيفاً  
يلتفت الى ان يتوضأ على الوقار حتى يمر عنه الماء المستعمل



قال بعضهم يجعل يمينه الى اعلى الماء يعني مورد الماء واذا  
اسد الماء الجارى من فوقه وبقي جريان الماء كان جاريا يجوز  
الوضوء به اما الحد في الجريان الماء ان ذهب به تين او ورق  
فهو جار يجوز التوضى به وقال بعضهم ان رفع الماء ينحسر  
ما تحته وينقطع الجريان الماء فليس بجار وان كان بخلافه  
فهو جار وفي المنتقى اذا كان بطن نصفه النهر نجسا وجرى  
الماء عليه ان كان الماء كثير بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس  
وان كان جميع البطن نجسا ولو كان في الظاهر ماء راكدا  
فتنجس ونزل من اعلاه ماء طاهر فاجراه وسيله فانه  
يطهر ولو توضع به جاز اذا لم ير لها اثر الحياض  
واذا كان الحوض عشا في عشر بدائع الكرياس فهو كبير  
لا يتنجس بوقوع النجاسة اذا لم ير لها اثر اذا كانت النجاسة  
مدنية او غير مدنية واذا كانت النجاسة مقدار حوض  
صغير وهو اربع في اربع وبعض المشايخ يجازى بجلو



كلجاري توسعوا فيه لعموم البلوى ويبنى على هذا مسائل  
منها اذا غسل وجهه وزرعين في حوض كبير فسقط من  
غسله في الماء فرج ثانيا من موضع الوقوع قبل التحريك  
قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لان عنده التحريك شرط  
ومشائخ بخاري قالوا يجوز العموم البلوى وعلى هذا  
القياس اما اذا كان الرجال صفوا فيتوضئون من محوض  
كبير جاز وفي اجناس الناطقي ان من اغتسل في حوض كبير  
فلاخر ان يتوضا في ذلك المكان جاز وليس للرجل ان يتوضا  
او يغتسل في حوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه  
واذا لم تكن النجاسة مريئة يجوز مطلقا وروى <sup>الفقيه</sup> عن  
ابي جعفر لو توضا في اجمة القصب فان كان القصب  
لا يتخلص الماء بعضه الى بعض لم يجز وضوءه وانما كخلص  
بعض الماء وكذا لو توضا الى بعض جاز واتصال القصب  
بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا لو توضا في ماء



فيه نزع كذا الوتوضا في تخدير وعلى جميع وجه الماء جفزا  
قارة فقد قيل ان كان بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز  
الافك وكذا اذا توضئه من حوض ان جمل ماءه والحمد رقيق  
على قطعاً ينكسر بالتحريك يجوز اما اذا كان الحمد كثيرا قطعاً لا يتحرك  
بالتحريك لا يجوز وان كان قليلا يتحرك بالتحريك لا يجوز  
الماء يجوز والحوض اذا النحمد ماءه فتقرب في موضع منه  
فوقعت فيه نجاسة او وقع فيه الكلب او توضا به انسان  
قال نصير ابن يحيى وابوبكر الاسكاف يتنجس الماء وقال عبه  
الله ابن مبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان  
الماء تحت الحمد عشر في عشر وان كان الماء اقله يتنجس  
وان كان متصلا بالحمد لا يجوز والفتوى على قول نصير  
وابوبكر واقما اذا كان مفصلا من الحمد فيجوز بلخلاف  
وهو كالحوض المسقف وان ثقب الحمد ففك الماء في الثقب  
فوقع الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس كمنه



العلماء فلم يزل نجاسة ما لم يخرج ما في الثقب من الماء ولو  
توضأ من ثقب الحمد ولم تقع غسالتهم في الماء جاز على كل  
حال ولو وقع في الثقب شاة أو غيرها فماتت ان كان الماء  
تحت الحمد عشر في عشر لا يتنجس وان كان الماء اقل من  
عشر في عشر يتنجس ولو كان ماء الحوض عشر في عشر  
فتسفل فصار سبعة في سبع فوقعته النجاسة فيه يتنجس  
فان امتلأ الحوض صار نجسا ايضا وقيل لا يصير نجسا  
حوض كبير فيه نجاسات فامتلا بما طاهر ولا يخرج  
منه شيء قيل فهو نجس وقيل هو ليس بنجس وبه اخذ  
اكثر المشايخ بخارج ذكره في الزخيرة فان دخل الماء  
من جانب وخرج من جانب الآخر وتوضأ منه انسان  
قال ابو بكر الاغمش لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث  
مرة فيكون كالقصة قال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل  
ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر يطهر وان لم يخرج



مثل ما كان في الحوض وهو اختيار صدر الشهيد حوض  
صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب آخر  
فتوضأ فيه انسان هل يجوز ام لا ان كان الحوض اربعاً  
في اربع فنادونه يجوز لان الطاهر ان الماء المستعمل لا يستقر  
في مثل بليد ودخوله ثم يخرج فيكون الماء كالجاري وان كان  
الحوض اكثر من ذلك لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه  
فلا يكون كالماء الجاري فلا يجوز الا ان توضأ في موضع  
الدخول او في موضع الخروج <sup>جاء</sup> وكذا عين الماء اذا كان خمساً  
في خمس وكانت الماء يخرج منها ان كان يتحرك الماء من  
جانبه وهو يستعين بالحركة على الخروج يجوز وقال  
القاضي الامام فخر الدين ان هذا التقدير غير لازم  
عند ايجاففة <sup>هـ</sup> ان خرج الماء المستعمل من ساعة واحدة  
وقوته يجوز والا فلا يجوز التوضؤ بالتلج اذا كان دانياً  
بحيث يتقاطر على العضو والا تيمم حوض صغير كروي



رجل منه نهر واجرا الماء فتوضا من النهر جاز وان اجتمع  
ذلك الماء في موضع اخرى وكري رجل منه نهر فاجرى  
الماء فتوضا منه جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين  
مسافة وان قلت ذكره في المحيط وفي نوادر ابي المعلى عن  
ابي يوسف  $\text{ع}$  ما الحمام بمنزلة الماء الجاري حتى اذا دخل  
رجل يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف المتأخرون  
في بيان هذا القول قال بعضهم مراده حالة مخصوصة  
وهو ما كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام و  
الناس يرغبون منه وغرفا متدراكا منه من قال هو  
عنده بمنزلة الماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة  
الا ترى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال  
لاجل الضرورة ولو ادخل الجنب يده في حوض الحمام  
لطلب القصعة وليس على يده نجاسة حقيقة يتنجس ماء  
الحوض عند ابعثفة  $\text{ع}$  وعندهما الماء طاهر ولو ادخل



الكفار والصبيا ايديهم في الاناء لا يتنجس اذا لم يكن على  
ايديهم نجاسة حقيقة ولو ادخل الصبي يده في الاناء لا  
يتوضأ به استحسانا ولو توضأ به جاز حوض الحمام اذا  
يتنجس يطهر اذا خرج مثل مكان فيه منة واحدة ولو ادخل  
المتوضي راسه في الاناء بذية المسح او خفيه يجوز المسح بها  
لاتفاق ولكن لا يصير الماء المستعمل عندا بين يوسف  
خلاف المحرر في المسح على الخفين المسح عليهما جائز  
بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذا لبسها على  
طهارة كاملة وقت الحدث فان كان مقبلا يمسح يوما  
وليلة وان كان مسافرا يمسح ثلث ايام وليليا يهلوا بتدا<sup>ها</sup>  
عقيب الحدث ولا يعتبر وقت الطهارة ولا وقت اللبس  
ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة قبل ان  
يحدث جازله المسح عليهما عندنا خلافا للشافعي لان  
عندنا يكفي ان يكون الخف ملبوسا على طهر



عند اول الحدث والطهارة الناقضة هي طهارة  
صاحب العذرة حتى ان المستحاضة ومن كان في معناها  
فاذا اتوصات ولبست الخفيه قبل ان يظهر منها شيء يمسح  
كالاغتسال ولو لبست بطهارة العذرة يمسح في الوقت  
عندنا وعند زفره تمسح تمام المدة ولا يجوز المسح على  
الخفين لمن وجب عليه الغسل والرجل والمرأة فيه سوا  
والمسح على ظاهرهما دون باطنهما مخطوطا بالاصابع  
ويستحب ان يبدأ من قبل الاصابع ومدّها الى الساق اعتباراً  
بالغسل وفرض ذلك مقدار ثلاثة اصابع من اصابع اليد  
وكو وضع يديه من قبل الساق ومدّها الى رؤوس الاصابع  
جاز وكذا الوضوء عليها ما عرضنا جاز وكذا الوضوء بثلاثة  
اصابع موضوعة غير ممدودة يجوز ولكنه يكون مخالفاً  
للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المسنون ان يضع  
اليدين على مقدم خفيه ويجازي بطن كفيه ويمدّها



الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمسحها جملة ولومح  
يرؤس الاصابع ويجا في اصول الاصابع والكف لا يجوز  
المسح الا ان يكون الماء متقاطرا والمستحب ان يمسح بباطن  
الكف ولومح بظاهر كفيه يجوز ولومح على باطن خفيه  
اثن قبل العقبين او من جوانبه ما لا يجوز وذكر في المحيط  
لو توضا ومسح بيلة بقية كفيه بعد الغسل يجوز وكو  
مسح راسه ثم خفيه بيلة بقيت على كفيه بعد المسح لا يجوز  
ولو توضا ولم يمسح خفيه ولكن غاص في الماء لا بنية  
المسح او مشى في الحشيش المبتل بالماء او بالمطر يجزيه وكذا  
اذا اصابه المطر ينوب عن المسح وفي بعض الروايات  
لا يجزيه لانه خلف كالتيمن فك يجوز بدون النية ومن  
ابتداء المسح وهو مقيم مسافرا قبل تمام يومه وليلة مسح  
تمام ثلاثة ايام ولياليها ومن ابتداء المسح وهو مسافر  
ثم اقام ان كان قد مسح يوما وليلة لزمه نزع عمامته



غسل رجله وليس عليه إعادة بقية الموضو وان كان  
قد مسح اقل من يوم وليلة انتم مسح يوم وليلة ومن لبس  
الجرموقين فرق الخفين قبل ان يمسح على الخفين مسح  
عليهما ان كان احداث ومسح على الخفين ثم لبس الجرموقين  
لا يمسح على الجرموقين فله ان ينزع الاخر ويمسح على الخفيه  
ولا يجوز المسح على الجرموق المنخرقين وان خفاه غير  
منخرقين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير ما  
يبين منه مقدار ثلاثة اصابع طولا وعرضا من اصغر اصابع  
الرجل فان كان الخرق اقل من ذلك يجوز المسح وان كان  
الخرق في خف واحد قد اصابعين في موضع او في موضعين  
وفي الاخر قدر اصبع جاز المسح وان كان الخرق في خف واحد  
يجمع فلا يجوز ويشترط ظهور الاصابع بكما لها ولو ظهر  
الابهام وهي مقدار ثلاثة اصابع من غيها جاز المسح ولو  
كل طول الخرق اكثر من قدر ثلاثة اصابع وانفتاحه اقل



من ذلك لا يمنع جواز المسح وكذا لو انفتق خرزه الا انه لا  
يبرى شئ من قدميه يجوز ولو كان يبدا بحالة المشي ولا  
يبدا في حالة الوضع يمنع كذا ذكره في المحيط ولو كان الا  
بالعكس لا يمنع ولو خرق اذا كان فوق الكعب لا يمنع واذا  
اراد ان يخلع خفيه فنزع القدم من الخف فغير ان القدم  
في الساق بعد ان تنقض مسحة وان نزع بعد القدم عن  
مكانه روى عن ابي حنيفة ع انه اذا خرج اكثر العقب عن  
عقب الخف انتقض للمسح وفي بعض الروايات اذا صار بحال  
تعذر المشي المعتاد معه انتقض والا فكل وفي بعض الروايات  
ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع لا  
ينتقض للمسح وهو رواية عن محمد وبه اخذ بعض المشايخ  
وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني ع رجل مسح  
على خفيه ثم دخل الماء في خفيه ان ابتل جميع لحد القدمين  
ينتقض مسحه لان الجمع بين الغسل والمسح لا يجوز



رجل اخرج عقبتة عن عقب الخف الا ان مقدم قدميه في مقدم  
الخف في موضع المسح لم ان يسمح ما لم يخرج صدور قدميه  
عن الخف الى الساق وذكر في بعض مواضع ان كان صدور  
القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحهم  
وكذا لو كان الخف واسعا اذ ارفع القدم يرتفع العقب حتى  
يخرج واذا وضع على الارض عادة العقب الى موضعها لا  
ينتقض المسح وروى عن محمد بن ابي خنفية فتق مفتوح  
وبطانة الخف من هرة او من غيرها غير منفق مخروطة  
في الخف جاز المسح كذا ذكره في الزخيرة ولا يجوز المسح على  
كور العمامة القلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح  
على الجبائر وان شدها على غير وضوء فان اسقطت من  
غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء يبطل المسح وان كان  
في الصلوة استقبال والمسح على الجبائر على وجوهها ويجوز  
اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحة نفسها



## ايصال

بان كان الماء يضرها اما اذا كان لا يقدر على الغسل ولكن  
يقدر على المسح القرحة فلا يجوز المسح على الجبيرة وهكذا  
يضره الغسل بالماء البارد ولا يضره بالماء الحار يلزمه  
الغسل بالماء الحار قال برهان الدين ينبغي ان يحفظ هذه  
المسئلة والناس عنها غفلت وان ترك المسح على الجبير  
وان المسح لا يضره جاز عندا بحقيقة <sup>مخدا</sup> قالهما وعليه  
الفتوى واما الاستيعاب فنشروط عند البعض وبعضهم  
قالوا ان مسح على اكثرها جاز وان مسح على النصف اودونه  
لا يجوز ويكتفى بالمسح مرة واحدة وهو الصحيح ولو كانت  
الجراحة موضع وليس ما تحت جميع الجبيرة <sup>بمقتضى جاز له المسح</sup> تبعا لموضع  
الجراحة ولو كان مقطوع احد الرجلين من الكعب اودونها  
فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع  
ولبس خفيه ينظر ان كان ما يقي من ظهر القدم مقدار  
ثلاث اصابع او اكثرها يمسح والا يغسلها الا انه وجب



غسل موضع المقطوع وان كان مقطوع الاصابع وبعض  
خفيه خال عن القدم مسح فان وقع المسح على المغسول فقد  
ثلث اصابع جاز والافاد وكذا اذا كان الخف واسعا وبعضه  
الخف خال عن القدم جاز المسح رجل توضأ ومسح على الجبيرة  
وليس خفيه ثم احدث قبل ما برت الجراحة فتوضأ بمسح  
على الجبيرة والخفين جاز فان احدث بعد برت توضأ لا  
بمسح على الخفين لان المسح الخفين على طهارة ناقصة ذكره  
في شرح الاسبيجاني واذا كان الشقاق في رجله فجعل فيه  
الدواء والشحم بماء فوق الدواء والشحم وجوبا ولا  
يكفيه المسح الا الغسل وان كان الشقاق في يده وقد عجز  
عن الوضوء يستعين بغيره حتى يوضيه وان لم يستعين  
بغيره وتيمم جازت صلوة عند ايجنيفة في خللها  
فان لم يوضيه جازت صلوة بلا خلل اما المسح على الجوارب  
فلا يجوز عند ايجنيفة الا ان يكون مجلدين او منعلين



وقال لا يجوز اذا كان الثخينين لا يشفا الماء وعليه الفتوى

وقال في الزخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قوله ما في آخر

عمره وحده الثخينين ان يتمسك على الساق من غير ان

يشده بشئ ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود

التركبة لا يطبق به السفر لا مكان قطع المسافة بهما <sup>جان</sup>

فصل في النواقض الوضوء المعاني المماثلة للوضوء

كل ما خرج من السبيلين وان خرج من قبل الرجل والمرء

ريح منتنة الصحيح انه لا ينقض كذا ذكره في المحيط وان خرج

من المفصلات مسلكاها واحدا فمن محمديجب عليها

الوضوء وذكر في جامع الصغير قاضيه ان لا يستحب لها

ان تؤخر وكذا اللدود والحصاة اذا خرجا من هذين الموضعين

فعليه الوضوء وان خرج اللدود والحصاة من الفم والاذن

والجراحة او الانف لا تنقض والا حوط ان يتوضا وان

دخل الحقنة ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض



واللحوظ ان يتوضأ وان اقطر الدهن في احليله فعاد  
فلا وضوء عليه عند ابتيحة في خلا فالهما وان صب  
الدهن في اذنه فمكث في دماغه يوما ثم عاد بعد يوم  
من انفه او اذنه فلا وضوء عليه وان خرج من الفؤ فلك  
لو وضوء عليه وان دخل في اذنه ماء عند الاغتسال ثم خرج  
من انفه او اذنه فلا وضوء عليه وكذلك وان عاد من  
منه انقض الوضوء وان احتشى الرجل في احليله بقنطرة  
خوفا من الخروج البول ولولا القطن يخرج منه البول  
فلا ياسب به ولا ينتقض وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر  
القنطرة وان غاب القطن ثم اخرجها واخرجت رطبة  
انقض وان ابتل الطرف الداخل ولم ينفذ طرف الخارج  
لم ينتقض وان سقطت ان كانت رطبة انتقض وان كانت  
يابسة لم ينتقض وكذلك الحكم في كرسف النساء اذا سقطت  
ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة فلا ينتقض الوضوء



سواء كان الكرسف في الفرج الداخل أو في الخارج وان كانت  
في الخارج فابتل داخل الحشو انتقض نفذ ولم ينفذ وإذا  
احتشيت في الفرج الداخل فان نفذ البلل الى الخارج انتقض  
والافلا وما الخارج من غير السبيلين فيوجب انتقاض  
الظهاره ايضا عندنا على التفصيل خلافا للشافعي وكالقي  
والدم ونحوهما اما القى اذا كان ملكا الفير فانه ينتقض  
الوضو سواء كان طعاما او ماء او مرة فان كاشا بلغالا  
ينتقض الوضو عند ابي حنيفة ع ومحمد ع خلافا لابي يوسف  
سواء كان نزل من الرأس او صعد من الجوف وان قاء  
دما ان كان سائلا نزل من الرأس ينتقض اتفاقا و  
ان كان علقالا ينتقض اتفاقا الا ان يملكه الفم وان كان  
سائلا فعلى قول ابي حنيفة ع ينتقض ان لم يكن ملكا الفم  
وعند محمد ع لا ينتقض ما لم يكن ملكا الفم وان قاء طعاما  
قليلا قليلا ان اتحد المجلس يجمع عند ابي يوسف ع



ويحكم بالنقض وقال محمد بن ان اتخذ السبب يجمع والافلا  
وهو الاصح وتفسير اتحاد السبب انه اذا اقام ثانيا قبل  
سكون النفس عن الغشيان والهيجان اما الدم ونحوه  
اذا خرج من البدن ان سال على راس الجرح نقض والافلا  
وعلى هذا مسائل كثيرة منها نقطة قسرت فسال منها  
ما اذا ودم او صديد ان سال عن راس الجرح نقض وان  
لم يسيل لا ينتقض وتفسير السبيل ان تجاوز عن راس  
الجرح واما اذا كان على راس الجرح ولم تجاوز الى موضع  
يلحقه حكم التطهير فاعني اذا خرج الدم من الراس الى  
انفه او الى اذنه ان سال الى موضع واحد يجب التطهير  
عند الاعتساب بالنقض والافلا وان مسح الدم عن راس  
الجرح بقطنه ثم خرج فمسح ثم وثق بالحقى التراب عليه  
ينظر ان كان بحال لو تركه مسائل نقض والافلا ولو الحقى  
البزاق وفي بزاقه دمان كان البزاق غالباً فلا وضوء



عليه وان كان الدم غاليا فعليه الوضوء وان استويا  
يتوضأ احتياط ولو غرض شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا  
وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او  
اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه نقض  
والا فلا وما روى عن محمد بن محمد انه قال الشيخ اذا كان في  
عينيه رمد ويسيل الدموع منهما امره بالوضوء لوقت  
كل صلاة لاني اخاف ان يكون ما يسيل منه صد يد  
فيكون صاحب العذر روي فتاوى الغرب في العين بمنزلة  
الجرح الذي لا يرقأ فما يسيل منه فهو نجس واما صاحب  
الجرح الذي لا يرقأ ومن به سلس البول والمستحاضة و  
الرعاف الدائم او انفادت السرج او استطلق البطن  
فيتوضئون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في  
الوقت ما وشاء من الفرائض والنوافل عندنا فانخرج  
الوقت بطل وضوؤه وكان عليهم اسئناف الوضوء للصلاة



اخرى فان توضأت المستحاضة حين تطلع الشمس بقي  
طهارتها حتى يذهب وقت الظهر خلا قال ابي يوسف وز  
وينبغي ان يربط بالخرقة قليلا للنجاسة وان اصاب  
الثوب به من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لزم عليه غسله  
هذا اذا علم انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا قبل الفراغ من  
الصلوة ولو كان بحال لو غسله يتنجس قبل الفراغ من  
الصلوة ثانيا جاز له ان لا يغسل هذا هو المختار وصاحب  
العذر اذا منع الدم عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون  
صاحب عذر ولهذا المعنى المفتصد لا يكون صاحب عذر  
سائل بجذبه الحائض اذا احتفت لا يخرج من ان تكون  
حائضا رجل به جدرى خرج منها ماء ضديد هو سائل  
فترضا ثم سالت التي لم تكن سائلة نفقض وضو به لان  
الجدرى قروح على واحدة وعلى هذا مسألة المنفرين اذا  
سأل واحد منها لا يكون بمنزلة الجروح واحد وصاحب



الحديث الدائم هو من لا يمضي عليه وقت صلاة كامل الا  
لحديث الذي ابتلى به يوجد منه فيه اذا قوضا صلح العذر  
بحدث اخر به والدم منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكر  
في احكام الفقه واذا انقطع الدم وقتا كاملا يخرج من <sup>ان</sup> يكون  
صاحب عذرتي لو صلى مع وجود الدم لا يجوز رجل  
انتشر فسقطت من انفه كتلة دم لم ينقض وضوءه  
وان قطرت انتقض والقراد اذا مص عضو انسان وامتله  
دمان كالكبير انتقض وان كان صغيرا لا ينتقض  
اما العلق اذا مصت حتى امتلكت بحيث لو سقطت  
لساؤل الدم انتقض واما الذباب او البعوض  
او البراغيث اذا مص وامتلك دما لا ينقض اما الدم  
القليل او القوي القليل فلما لم يكن حدثا لم يكن  
يجسدا حتى اذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة  
به وان فحش وكذا النوم ناقض للوضوء اذا كان <sup>مضطربا</sup>

كيق

منهما



او متكيا او مستقندا الى شئ لو انزل عنه لسقط وان نام  
في الصلوة قائما او راكعا او قاعدا او ساجدا فله وضوء  
عليه ولو تكلم في الصلوة وهو في النوم فسدت صلوة  
وهو المختار في الكبيرى وان كان خارج الصلوة فنام  
على هيئة الساجد ففيه اختلاف المشايخ فظاهر  
المذهب انه يكون حدثا وان نام قاعدا او واضعا  
اليديه على عقبيه او واضعا بطنه على فخذييه لا ينقض  
ذكره محمد في صلوة الاثر ولو نام محتبيا لا وضوء عليه **كتاب**  
وكذا لو وضع راسه على ركبتيه وان نام مريعا لا ينقض  
الوضوء وان سقط النائم ان انتبه بعد ما سقط على  
الارض فعليه الوضوء وان انتبه قبل السقوط فله وضوء  
عليه وان نام على دابة عريانة ان كانت حالة الصعود  
او الاستواء لا ينقض وان كان حالة الهبوط ينقض ولو  
كان في الاكاف او في السرج لا ينقض في الحالين وكان



الاعماء والجنون ناقض وان قل وكذا السكران وحده  
السكران ان لا يعرف الرجل من المروة لا يعرف السماء  
من الارض والصحيح ما في المحيط اذا دخل في بعض مشية  
تتحرك فهو سكران وكذا القهقهة ناقض في كل صلاة  
اذا تركات الركوع والسجود ينقض الوضوء والصلاة جميعا  
سواء كما لو قهقهة الامام ثم القوم فلا وضوء على القوم  
كيتب كان عامدا او ناسيا ومن الخاقانية لقوله عليه السلام  
من ضحك منكم قهقهة فليعيد الوضوء والصلاة جميعا  
وان قهقهة في صلاة الجنائز او سجدة التلاوة او سجدة  
السهو لا ينقض وان نام في صلوة ثم قهقهة فسدت  
صلوته ولا ينقض وضوءه وذكر في الاصل وقال في المحيط  
فسدت صلوته وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين وان  
قهقهة الصبي في صلوة لا ينقض وضوءه واما التثنية  
فلا ينقض الوضوء بالاجماع والصلاة جميعا وحده



القهرقة قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء ويكون  
مسموعا له والجيرانه وقال بعضهم اذا بدت فواجده و  
منعه عن القراءة قال بعضهم لا ينقض وضوءه حتى  
يسمع صوته وحدة التبسم ما لا يكون مسموعا له و  
الجيرانه وذكر في الخاقانية التبسم لا يبطل الوضوء ولا  
الصلوة والضحك تفسد الصلوة لا الوضوء وحد  
الضحك ان يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا المباشرة  
الفلحشة ناقضة الوضوء عند ابجنيفة ع وابي يوسف  
خك فالحمد ع واما مس الذكر والرسالة او اكل شيء مما  
مسسه النار فانه لا ينقض الوضوء عند فاخله قال الشافعي  
ولو حلق الشعر او قلم الاظفار بعد ما تنوضا لا يجب  
عليه اعادة الوضوء ولا امد الماء عليه ومن يتقن في  
الوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه وان شك في  
الوضوء وتيقن في الحدث فعليه الوضوء ومن شك



## شك

في خلل الوضوء فعليه غسل ما شك فيه وان بعد تمام  
الوضوء يلتفت ما يتيقن . وهي على ضربين نجاسة  
غليظة ونجاسة خفيفة اما النجاسة الغليظة كالعذرة  
والبول والدم والخمر وفقر الدم جابه وبول الحمار ونحو  
الكلب ولحم الخنزير وسائر اجزائه وكذا الحوم ما لا يוכל  
لحمه اذا لم يكن من يوحى بالتسمية اما اذا نجح بالتسمية  
وصل مع لحمه او جلده قبل الدباغة فيجوز الا الخنزير  
والادمى اذا زاد على قدر الدرهم فانه اذا نجح بالتسمية  
لا يطهر لحمه ولا جلده واما اذا دبح جلده ففي ظاهر الرواية  
عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ وروى  
عن ابي يوسف انه يطهر بالدباغة ويجوز بيعه اما  
الاورث ما يكون من الخيل والبغال والحمير والافشاء  
فكلها نجس بنجاسة غليظة عتد الى حنيفة وعنهما  
خفيفة وذكر في غنية الفقهاء بول الحمار وفقر الدابة



والبط والاوز نجس غليظة واما النجاسة الخفيفة  
فهي كبول ما يוכל لحمه وخر ما يוכל لحمه من الطيور في  
رواية الهند واني وقال محمد كلاهما طاهران وعن ابي حنيفة  
وابي يوسف ما لا يוכל لحمه من الطيور نجس نجاسة غليظة  
واما بول الهرة فهي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة  
واما خر ما يוכל لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط و  
الاوز فظاهر الحماة والعصفورة ونحوها ولو وقع  
في الدهن او الماء لا يفسد وكذا البعرة الفارة اذا وقع  
في الدهن لا تنفسد اذا كان قليلا لعموم البلوى والبيضة  
اذا وقعت من بطن الدجاجة في الماء او في المرق او النخعة  
لا تنفسد وكذا السلخنة وكذا الانفخة اذا خرجت من البطن  
شاه مية لا تنفسد واما المستعمل فنجس نجاسة  
غليظة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف هو نجس  
نجاسة خفيفة وعند محمد هو طاهر غير طهر وبه اخذ



أكثر المشايخ وعليه الفتوى على قول محمد ولحق الماء المستعمل  
هو كل ماء أزيل به حدث أو استعمل في اليدين على وجه القربة  
لا على تبريد وجه الأعضاء امرأة اغتسلت للقدرة أو القصر  
أو يديها من الوسخ أو العجين لا يصير الماء مستعملاً وإن  
غسلت لأجل الطعام يصير مستعملاً لأن فيه إقامة القربة  
أي إقامة السنة وكل هاب إذا دبح فقد طهر حازن الصلوة  
معه والوضوء والشرب منه اللجلد الخنزير والادمي  
وذكر في شرح الأسبغيات كل حيوان إذا دبح بالتسمية  
طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع أجزائه سوى الخنزير و  
الادمي سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم وجلده  
الادمي والخنزير إذا وقع منه مقدار يضر في الماء تفسد  
الماء والظفر إذا وقع بنفسه لا يفسد الماء وفي الخاقانية  
كل ما كان سؤراً نجس لا يطهر لحمه وشحمه وجلده بالزكوة  
وعن محمد وجلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعنه



الميتة وعظمها وقرنها وبريها وشعرها وصوفها وظفرها  
وظلفها طاهر اذا لم يكن عليها دسومة واما جلد الفيل  
فيطهر بالذبح والدباغة وعظمه طاهر يجوز بيعه وعند  
محمد وروى عن محمد بن ابي اسد اوصلت وفي عنقه اقلادة  
وعليها سن اسد او كلب او ثعلب جازت صلواتها  
بخلاف سن الادمى والخنزير وذكر الشيخ الامام الاسمانلى  
في شرحه السنجاب اذا اخرج من دار الحرب اليها وعلم انه  
مدبوغ بوجد الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل و  
ان علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت صلوة به وان لم يغسل  
وان شك قال افضل ان يغسل والدباغة على ضربين حقيقة  
وحكمية فللحقيقة ان يدبغ بشئ طاهر كالعفصر والسيخة  
وغيرهما ولو اصابها الماء بعد الدباغة للحقيقة فابتل  
لا يعود نجسا واما الحكمية فهو فان يخرج عن حكم الفساد  
اصا بالتراب او بالشمس او بالقائه في الريح ولكن لو اصابه



بعد الدباعة الحكيمة ماء فابتل فعن أبي حنيفة روايتان  
في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا وهو الصحيح  
وكذا حكم الثوب اذا به منى <sup>صاب</sup> ففركه وكذا الارض اذا اصابها الارض  
نجاسة وجفت وزهبا اثرها جازت الصلوة عليها ولا  
يجوز اليتيم منها وكذا البئر اذا تنجست فغارت ماءها ثم  
عاد ماءها وفي فتاوى قاضينا ان الاظهر في الجيران يعود  
نجسا كما كان وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا  
في البئر اذا وقعت في البئر نجاسة نزلت وكان  
ينزع ما فيها من الماء طهارة لها وان وقعت فيها قارة او  
عصفورة ونحوها اشترطت ينزع منها عشرون دلو الى  
ثلاثين وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور ينزع  
منها اربعون دلو الى خمسين وان ماتت فيها شاه او كلب  
او ادمى او الخنزير ينزع منها جميع الماء وكذا ان استخرج  
الكلب او الخنزير حيا وان لم يصب منه الماء وكل حيوان



اذا خرج حيا وقد اصاب منه الماء فانه ينظر ان كان سورة  
ظاهر لا يجس الماء ولا يتوضا منه احتياطا وان توضا  
جاز وان كان سورة يجسا ينزع كله وان كان سورة مكرو  
يستحب ان ينزع منها عشرة دلاء ونحوها احتياطا و  
ان كان سورة مشكوكا ينزع منها كل ايضا كذا روى  
عن ابي يوسف في فتاوى قاضيا لو وقع عظم الميتة  
في الماء ان كان عليه لحم او دسومة تجس الماء عند ابي حنيفة  
والافلا وان كان عظم الخنزير يتجس للماء كله وان انتفخ  
فيها الحيوان او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء سواء  
صغر الحيوان او كبره وان وجدوا فيها فارة ميتة ولازم  
لا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلوة يوم  
وليلة اذا كانوا قد توضؤ منها وغسلوا كل شئ اصابه  
ماؤها وان كانت انتفخت او تفسخت اعادوا صلوة ثالثة  
او امويا اليها عند ابي حنيفة وقال ليس عليهم اعادة



شيء حتى يتحققوا انها متى وقعت وعليه الفتوى واذا  
وقعت بعة او بعرتان في البير من بعة الابل او الغنم فا  
خرجت قبل التفسخ والثقل لم يتنجس البير وان وقعت  
فاخرجت بعد التفسخ يتنجس البير وان وقعت في اللبن  
وقت الحلب فلخرجت منه باحين وقعت ولم يبق لها اثر  
لم يتنجس اللبن ايضا واذا اخرجت بعد ما تكسرت يتنجس  
اللبن وهذا استحسانا وروى عن ابن حنيفة البعة اذا  
كانت يابسة لم تفسد الماء ما لم يستكثرها الناس لعلوم  
البلوى وفي الرطوبة والمنكسرة لاختلاف بين المشايخ  
وبعضهم افحى فيهما بالتنجيس وبعضهم فرق بين الرطوبة  
واليابس المنكسرة وبعضهم سوى بين الرطوبة واليابس  
المنكسرة في عدم افساد الماء والاوراث والاختلاف  
بمنزلة المنكسرة واكثر المشايخ على انه لا اطلاق التسوية  
في كل موضع بل يعتبر فيه ضرورة العامة والبلوى ان



ان كان فيه ضرورة لا يحكم بالنجاسة الضرورية والبروت  
 اذا كان صلبا متاكدا فهو بمنزلة البقرة وان وقعت  
 خمر الحمام والعصفور في البئر لم يفسد ماءها وهذا  
 مذهبنا وان وقع خمر الدجاجة افسد والاوان بمنزلة <sup>خمر</sup>  
 خمر الدجاجة وخمر الخفاش وبوله لا يفسد وكذلك  
 ما لا يוכל لحمه من الطيور فانها طاهر عندنا خلافا للحم  
 وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة <sup>ع</sup> والي يوسف <sup>ع</sup> ان ذرق  
 سبع الطيور نجس نجاسة خفيفة لا يفسد الثوب الا  
 اذا فحش وهو ربع الثوب ويفسد ماء الاواني وان اقل  
 ولا يفسد ماء البئر وان بالت فيها شاة او بقرة في البئر  
 يتنجس الماء عندها الا عند محمد <sup>ع</sup> طاهر وان وقعت قطرة  
 دماء خمر في البئر ينزع ماء البئر كله وفي الذخيرة جنب  
 نزح دلو فصب الماء على راسه ثم التسقي دلو الخرفقاطر  
 من جسد في البئر لا يتنجس البئر للضرورة وان وقع



مسألة في

جنب او محدث في البير او دخل فيها لطلب اللؤلؤ قال  
ابو حنيفة الرجل جنب والماء نجس وقال في رواية اخرى  
انه يخرج من الجنابة اذا كان تمضمض واستنشق ثم انه  
يتنجس بسبب الماء المستعمل فعلى هذه الرواية يجوز له  
ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجنابة وقال ابى يوسف  
ابى يوسف الرجل جنب والماء طاهر وقال محمد كلاهما  
ظاهران كذا في الكنز مسألة تحيط هذا اذا لم تكن على  
بدنه او ثوبه نجاسة حقيقة وان كانت على بدنه او على  
ثوبه نجاسة حقيقة فهو يتنجس الماء بالاجماع ولو وقعت  
في البير اكثر من فارة واحدة فقد روى عن ابى يوسف  
انه قال الى اربع ينزح منها عشرون دلو او ثلاثون  
وان كانت خمسا ينزح اربعون دلو او خمسون الى تسع  
فاذا كانت عشرة ينزح ماء البير كله لان حكم الكلب وان  
كانت البير معينة لا يمكن نزحها اخرجوا مقدارا كان

فيها



فيها من الماء ثقل اختلفوا كيف يقدر قال بعضهم ~~بما~~  
يحفر بجانبها حفيرة مثل عمق الماء وعرضه وطوله فينزع  
الماء منها حتى تمتلئ الحفيرة الاخرى وقال بعضهم يحكم  
به ذواك اعدل فيبندح بحكمها وهي مروية عن ابن حنيفة  
وابن يوسف وروى عن محمد ينعح منها مائتان الى ثلاث  
مائة دلو او عليه الفتوى واذا نزع بوقوع الفارة عشرون  
دلو او ثلاثون طهر الدلو والرشاء وموت <sup>شيء</sup> ما ليس له دم  
سائل لا يتنجس الماء ولا غيره كالبق والذباب والزنابير و  
العقارب سواء كان الماء قليلا او كثيرا وكذا موت ما يعيش  
في الماء كالسمك والضفدع والسرطان وان مات وفي  
غير الماء كالمخل ولا شربة والدهن والمرق ففيه تفصيل  
اما السمك فانه لا يتنجس بالخلادف واما الضفدع اذا  
مات في العصور فقد اختلف المتأخرون واكثرهم  
على انه يتنجس وذكر الاسبيجاني في شرحه ما يعيش في الماء



مما لا يؤكل لحمه اذامات في الماء وانتفخت او تقضخت فانه  
يكون شرب ذلك الماء اما الحية اللبيرة لادم فيها اذامات  
في الماء لا تقضخ وكذا الحية المائية الا اذا كانت كبيرة لها  
دم سائل وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة ودم سائل  
في الاسار وسور الاربع طاهر سواء كان مسلما  
او كافرا او جنبا او محدثا او حائضا او طاهرا وكذا سور  
ما يؤكل لحمه طاهرا كالابل والبقر والغنم وما اشبههم واما  
سور الفرس فمن ايجيفة فيه اربع روايات  
في رواية نجس وفي رواية مشكوك وفي رواية مكروه  
وفي رواية طاهر وهو الصحيح واما عند هاهنا طاهر  
بك شك وبه اخذ بعض المشايخ وسور الكلب والخنزير  
وسباع البهائم ومما لا يؤكل لحمه نجس واما سور سباع  
الطيور وما يسكن في البيوت مثل الحية والعقرب و  
الوزغة والفارة والدجاجة الخلدات والهررة مكروه وان



أكلت الهرة الفارة ثم شربت الماء على الفور يتنجس الماء  
وان مكث ساعة او ساعتان والحكمت فيها فذكره وسور  
الحمار والبغل مشكوك فيه وعرق كل شئ معتبر بسوره  
الا ان عرق الحمار طاهر عند ابي حنيفة وفي رواية المشهورة  
كذا ذكره القندوري وقال شمس الائمة الحلو ان عرق الحمار  
ينجس الا انه جعل عفوا في الثوب والبدن لا ضرورة ولين  
الاثان ينجس في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن طاهر ولكن  
لا يوكل وهو الصحيح وان اصاب الثوب والبدن شئ من  
السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش وهو ربع  
الثوب وان اصابه من سور المشكوك لا يمنع جواز الصلوة  
ايضا عند ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف انه قال يمنع  
اذا فحش لان عنده ينجس نجاسة خفيفة والصحيح عنده  
ان الشك في الطهورية لا في طهارة وان اصاب الثوب  
من سور التنجس كالكلب وغيره يمنع جواز الصلوة اذا



زاد على قدر الدرهم والاصل فيه ان النجاسة الغليظة اذا  
كانت قدر درهم او دونه منى عفو لا تمنع جواز الصلوة عند  
وعند زفر والشافعي تمنع جواز الصلوة وان اقل وينبغي  
ان يغسل وان كانت اقل من قدر الدرهم حتى ان الثوب  
اذا اصابه من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم  
يغسلها ثم اصابه منها مقدار ما جمعت بتلك النجاسة  
يصير اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة بالاجماع  
وقد روى عن ابن خنيفة انه غسل ثوبه من قطران ولو  
اصابته قدر الدرهم ثم الدرهم هو مقدار الدرهم الشليلي  
وهو مثل عرض الكف قال ابو جعفر الهندواني يقدر بها  
لوزن في النجاسة المتجسدة كالعدرة ويقدر بالبسط  
والعرض في النجاسة الرقيقة كالبول والخمر وان اصابه  
دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط قال بعضهم  
يعتبر وقت الاصابة فلا يمنع جواز الصلوة وقال بعضهم



يعتبر وقت الصلوة به يمنع أو به يؤخذ وإن أصابه الجلد  
النجاسة وتشرب أو أدخل يده في السمن النجس والمرأة  
إذا احتضنت يديها بلحناء النجس أو صبيغ الثوب من  
صبيغ النجس ثم غسل ثلاث مرأة طهر الجلد والثوب واليد  
وإن بقي أثر الدهن والصبيغ والخضاب وما تشرب الجلد  
من الدهن فهو عفو وذكر في المحيط يطهر الثوب بشرط  
أن يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الأبيض وإن غسل  
بغير حرص لا ترى إلى ما روى عن أبي يوسف في تطهر الدهن  
النجس إذا جعل الدهن في إناء فصب عليه الماء فيعلمو الدهن  
فيرفع الدهن بشئ على وجه الماء ثم هكذا إذا فعل ثلاث مرأة  
يحكم بطهارة الدهن وذكر في الذخيرة رجل أدهن رجله  
ثم توضأ وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جاز وضوءه  
ثوب مبطن أصابته نجاسة أقل من قدر الدرهم فنقدت  
إلى بطانته فصارت أكثر من قدر درهم يمنع جواز الصلوة



واذا لف الثوب النبول يتنجس في ثوب طاهر يابس فظهرت  
ندوة على الطاهر ولكن لا يصير رطبا بحيث لو عصلا  
يسيل منه شيء ولا يتقاطر والاصح انه لا يصير نجسا و  
كذا الثوب الطاهر اليابس اذا بسط على الارض نجسة  
رطبة بالماء وكذا ان نام على فراش نجس فغرق وابتل الفراش  
من عرق فانه لم يصيب بلل الفراش على جسده لا يتنجس  
جسده وكذا اذا غسل رجله ومشى على اليد نجس فابتل  
اليد لا يتنجس وكذا ان مشى على ارض نجس بعد غسل  
رجليه فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجهه  
الارض لكن لم يظهر اثر البلل في رجله لم يتنجس رجله  
وجازت صلوته واما اذا صارت طينا رطبا فاصاب  
رجله فحينئذ يتنجس ولا يجوز صلوته وقال في الذخيرة  
رجل رمد عيناه فرمضت فاجتمع رمدها في جانب  
العين قال يجب له ان يتكلف في ايصال الماء بريق العين



ان لم يضره كما في اتصال الماء الى الماء اذا صب الرجل  
دهنا في اذنه فمكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه صب  
فك وضوء عليه ولذا ان خرج من انفه فك وضوء عليه  
وان خرج من الفم فعليه الوضوء وان دخل ماء في اذنه  
عند الاغتسال ثم خرج من انفه فك وضوء عليه وان  
خرج من فم فعليه الوضوء القرحة اذا برت وارتفع  
قشرها ولكن اطراف القرحة موضوعة بالجلد  
الاطراف الذي كان يخرج منه القيح فتوضاء جازمه  
وضوءه وان لم يصل الماء الى ما تحته ولو توضا الرجل  
ثم حلق راسه وحية او قلم اظفاره لم يجب امره الماء  
على تلك الاعضاء وفي السراجية الماء الذي يسيل من  
فم النائم فهو ظاهر سواء كان من الفم او صبعثا من الجوف  
وذكر في المحيط انه ان جف وبقي له اثره ولو لم ينجس  
وقال في الملتقط هو ظاهر الا اذا علم انه مبعثه من الجوف



واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما يוכל الحية فانها مقدمة  
بالكثير الفاحش وروى عن ابن حنيفة انه مقدّر شر  
في شبر وروى عن محمد انه يعتبر بالربع الثوب ثم  
اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم  
يعتبر ربع جميع الثوب وقال بعضهم ان كان زيله ربع  
الذيل وان كان دخريصا او كما فرج كما دام من والذئب  
اذلك اراد وربع الثوب فصل فهو الطهارة من  
الانجاس يجب على المصل ان يزيل النجاسة المانعة عن  
بدنه وثوبه والمكان الذي يصل فيه وكما يجوز ان التها  
بالماء المطلق يجوز بالماء المقيد ويكفي مائع طاهر يمكن  
ان التها به كالخل والعصير وكذا يجوز ان التها بالنار  
او بالتراب في موضع منها اذا تسلخ السكين بالدم  
او داس الشاة ثم ادخل في النار فاحترق الدم طهر  
الراس والسكين وكذا اذا اصاب السكين دم فمسه بالنار



يظهر وروى عن محمد اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال  
محمد، يمسحها بالتراب عند عدم الماء، وكذا اذا اصاب  
الخف نجاسة لها جرم فحفت فذلك بالارض عن ابي يوسف  
انه قال اذا مسحه بالتراب او الرمل على سبيل المبالغة يظهر  
وعليه فتوى مشائخنا ذكره في المحيط وان لم يكن لها جرم

**قال** كالبول والخمر فلا بد من الغسل وطيا كان او يابسا وكان  
القاضي الامام ابي بكر محمد بن الفضل <sup>عليه السلام</sup> <sup>عن الشيخ الامام</sup> قال اذا مشى على  
التراب النجس او الرمل ولدق بعض التراب او الرمل بالنعل  
وجف ومسحه بالارض يظهر عند ابي حنيفة، وهكذا روى  
الفقيه ابو جعفر هنداوي وعند ابي يوسف، ايضا مثل  
ذلك انه لا يشتر الحفاف وكذا يجوز ان التها بالحك والحت  
والفرك اما الحك والحت في الجف حتى اذا اصابته النجاسة  
ولها جرم فيبست يظهر بالحك والحت عند ابي حنيفة  
وابي يوسف خلافا لمحمد، وذكر في المحيط ان محمد رجع



رجع الى قولها بالرأى الماروى لعلوم البلوى وان انتفع  
اليول مثل رؤس الابرفذ لك ليس بشئ واما الفرق في المنى  
فيطهر الثوب بالفرق اذا يابس وكذا يطهر العضو عن المنى  
اذا اصابه بالحت والفرق الى ظاهره فانه يطهر بالفرق وكذا  
اذا كان الثوب ذا طاقين يطهر بالفرق وهو الصحيح وكذا  
باللحمس كما اذا اصابه الخزيده فلحمسه بريقة ثلث مرارة يطهر  
كما يطهر منه بريقة فاذا بال في الماء التراكد فاصابت الرش  
الكث من قدرهم يمنع وبه اخذ الفقيه ابى جعفر في فتاوى قاضيه  
واما اذا اصاب الثوب نجاسة فاما ان يكون مريئة او غير  
مريئة فان كانت مريئة فغسل فطوائرها وان لم يكن  
الا ما يشق وان لم يكن النجاسة المريئة يغسلها حتى يغلب  
على ظن انه قد طهر وقيل اذا غسل مرة وعصره بالماء الباردة  
يطهر وقيل لا يطهر ما لم يغسلها ثلث مرارة ويصفي في كل  
مرة والفتوى على الاول وعلى هذا مساقل منها ما روى



عن ابي يوسف ان الجنب اذا التذير في الحمام وصب الماء  
على جسده من حيث الظهر والبطن حتى يخرج من الجنابة  
ثم صب الماء على الازار يحكم بالطهارة الا زار وان لم يعصر  
وقال ابي يوسف في موضع اخر ان صب الماء على الازار  
وامر الماء يكفيه فوق الازار فهو احسن ولحوط وفي النية  
يشترط العصر على قول ابي يوسف ولو اصاب البول ثوبه  
فغسسه في نهر جار وعصره يطهر هذا قول ابي يوسف  
ايضا وذكر في الاصل قال يغسل ثلث مرة ويعصر في كل مرة  
وعن محمد يغسلها ثلث مرة وعصره في المرة الثالثة  
ثم في كل موضع شرط العصر وينبغي ان يبالغ في العصر  
حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه  
الماء ويعتبر في حق كل شخص قوة وطاقته وفي فتاوى  
ابو الليث خفف بطانة ساقه من الكرياس فدخل في جوفه  
ما يحس وراقه فغسل الخف فذلك باليد ثم يمك الماء الخف



فلا تثار اوراقه الا انه لم يتهيا لعصر الكرباس قد طهر الخف  
لان جريان الماء قد يقام مقام العصر ودعى عن ابى  
القاسم الصغار رجل يستنجى بالماء ويجرى ماء الاستنجاء  
تحت رجليه وهو لا يبس خفيه وليس بخفيه خرق فلم ان  
يصل مع ذلك الخف لان بالماء الاخر يطهر الخف كما يطهر موضع  
الاستنجاء وفي الملتقط ان كل خفيه منخرقين فاصاب الماء  
رجليه ولفافته رجوت وسعة الامر فيه الاترى ان البساط  
الثخين النجس اذا جعل في نهر جار وتركه فيه يوما وليلة  
حتى جرى الماء عليه يطهر ولو كان على يده نجاسة رطبة  
فاخذ عروق القمحة كما صاب الماء على يده فاذا غسل  
يده ثلثا طهر اليد والعروة والحصير من قصب اذا  
اصابته نجاسة فحفف يده لك ثم يغسل ثلثا مرة ولا  
يحتاج الى شئ اخر وان كان الحصير من بردي او مما  
اشبه ذلك يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة فيطهر عند



ابحنيفة و ابي يوسف خلا فالحمد وفي النوار اذا اصابت  
الغدت والاجر نجاسة وان كان جديدا فيفسل ثلث مرة  
ويجفف في كل مرة وذكر في المحيط ان يفسله مقدار ما  
يقع اكثر دانه انه قد طهر والشرع ذلك لا يؤخذ منه طهر  
النجاسة ولا لونها ولا ريحها وان وجد هذه الاشياء  
لا يحكم بطهارته وعليه اكثر المشايخ ولو موقه الحديد بما  
لما طهر ثلث مرات فيطهر عند ابحنيفة و ابي يوسف  
خلا فالحمد وفي المحيط عن شمس الائمة السرخي اذا  
اصابت الارض نجاسة فنجفت ولم تبين اثر النجاسة فهي  
يطهر سواء وقع عليها الشمس او لم يقع والحصة في  
الارض اذا تنجست فنجفت وزهبا اثرها فهو يطهر ايضا  
اذا كان متدخلا في الارض وكذا لو كانت النجاسة تحت  
قدميه وتحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جعت  
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة عليها ولو كانت



في موضع السجدة اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل  
من قدر الدرهم كذلك ايضا وذكر في الفتاوى وكذا  
الثيل المبتل والمحشيش وثبتت في الارض يطهر بالجفاف  
مادام قائما على الارض مطلقا وبعد ما قطع لا يطهر الا  
بالغسل وكذا ذكر الزند ويسي عن محمد بن الفضل  
الحمار اذا بال في الثيل ووقع الظل عليها ثلث مرة  
ووقع الشمس ثلث مرة قد طهر وكذا الحجر والاجر اذا  
كان مفروشا يطهر بالجفاف وان كان موضوعة ينقل  
ويجعل لا بد من الغسل وكذا اللبنة اذا كان مفروشا  
جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذكر في موضع  
الخر اذا كانت الحجر تشرب النجاسة فانه يطهر بالجفاف  
وان كانت لا تشرب الا يطهر الا بالغسل الماء والتراب ان  
كان لحدوها نجسا فصار طينا فالطين نجس اذا جعل  
منه الكون والقدر فطبخ يكون طاهرا ولو احترق العنق

حل

اته



او الروث فصار رما او مات حمارا في المحلة فصار  
ملحا او وقع الروث في البير فصار حماة زالت النجاسة  
فقد طهر عند هذا خلا قال البيهقي حتى لو اكل الملح او صلا  
على ذلك الرما حبان ولو وقع ذلك الرما في الماء الصحيح  
انه يتنجس وكذا لا يجزى طهر بالمجفان والغسل حتى لو وقع  
منه قطعة في الماء يتنجس كذا ذكره في المحيط حمارا بال في  
الماء فاصاب من ذلك الرش بثوب انسان لا يمنع حتى  
يتقن انه بول وبه اخذ الفقيه ابو الليثاء وفي فتاوى  
قاضي خا اذ ابال الحمار في الماء الراكد فاصاب الرش اكثرا  
من قدر الدرهم يمنع الصلوة وعن محمد بن الفضل انه  
قال اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين فمشى في  
الماء فاصاب التراكب صار الثوب نجسا سواء كان راكدا  
او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة لا يضره النجس وسئل  
ابو نضير عن رجل يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء



او عمرها قال لا يضره وقيل له انك انت تمزعت في بولها  
اوروشا قال اذا جفت وتناشرت وذهب اثرها لا يضره  
ايضا وفي الذخيرة اذا القى الحجر المتلخ بالعذرة في الماء  
الجاري فارتفعت قطرة فاصاب انسان اكثر من  
قدر الدرهم قال ابو بكر لا يجب غسله الا ان يظهر فيه  
لون النجاسة وقال ابو نضير يجب عليه غسله ولو صلى  
ومعه شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة  
وبه اخذ فقيه ابو جعفر وابو القاسم الصغار وعن يحيى  
انه لا يجوز وبه اخذ ابو نضير وجرة البعيرة كسرقينه  
ومرارة كل حيوان كبوله واذا وقع جلد الانسان في الماء  
القليل ان كان مقدار ظفر افسد الماء والظفر لا يفسد  
واذا وقع بنفسه وفي اسنان الادمي اختلاف المشايخ  
وفي البقال قطعة جلد الكلب اذا التزق بجراحة في الرأس  
بعيد ماصليه اذا كان اكثر من قدر الدرهم ولو صلى ومعه



سنور وحية يجوز ما صلى به بخلاف جزئ الكلب واذ الحست  
الهرة كف رجل يكره ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها مكره  
وكذا يكره ان ياكل ما بقي منها وذكر في موضع اخر ان الحست  
عصوا انسان فيصلي قبل الفسل جازت والاولى ان يغسل  
وفي الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر  
من قدر الدرهم فيستنجى بثلاث احوار وانقاه ولم يغسله  
بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاوى يجزيه وبه اخذ المشايخ  
الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه ريح قبل ان يبرسه  
يتنجس من اليتمه الموضع اخر يجب عليه ان يعيد الاستنجاء  
لما خرجت منه الريح يخرج الماء الذي دخل وقت الاستنجاء  
وكذا اذا لبس سراويل فضبتك فخرج منه الريح من دنته  
لا يتنجس السراويل وان ارتفع بخار الكنيف والمربط فا  
ستجد باللكوة او في الباب شرذاب الحمد فاصاب ثوبه  
يتنجس وكذا الكلب اذا مشى على الطين فوضع رجل قدميه



## كلب

على ذلك الطين يتنجس وكذا اذا مشى على الثلج والثلج رطبة  
يتنجس واذا كان الثلج جامدا فهو طاهر الكلب اذا اخذ عضو  
الانسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يرى البليل سواء كان الكلب  
راخيا او غضيا الكلب اذا اكل عنقود العنب يغسل ما  
اصاب منه ثلث مرة ويوكل وكذا يغسل بعد ما يابس  
العنقود ولو عصر العنب فادى رجله وسال الدم في  
العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم قال بعضهم  
لا يتنجس وهذا قول بالحنيفة، وابي يوسف كما في الماء الجاري و  
ذكر في المحيط ان توضع بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم  
وجد ما خالصا ليس عليه ما اصابه الماء واما الزق من الدم  
السائل باللحم فهو نجس وما بقي في اللحم فليس ينجس وذكر  
في المحيط ورائية في بعض الكتب الطهارة والقلب او الكبد  
اذا شق وخرج منه دم ليس سائل فليس بشئ وان كان الدم  
سائل فهو نجس وفي المحيط الملتقط ولو صلب وهو حامل شهيد



إذا جفت

وعليه دما يجوز صلوة انكانت يابست وذكر في موضع  
اخر امرأة وهي حاملت صبي وثوب الصبي نجس جازت  
صلواتها واذا اصلح مضارين من شاة ميتة فصلي بها  
جازت صلواته اذا كانت يابسة امرأة صلت ومعها نالحة  
مسك جازت صلواتها انكان يابسة امرأة صلت ومعها  
صبي ميتة فانكان لم يسهل عند الولادة فصلواتها فاسدة  
ان غسل او لم يغسل وكذلك ان استهل ولم يغسل فانكان  
يسهل وغسل فصلواتها تامتة ذكر في الحيوت وذكر  
في النوادر ابي معلى قال يعقوب لو صلى على جلد خنزير  
مدبو غابرت صلواتها وقد اساء وقال ابو حنيفة ومحمد  
لا يجوز ولا يطهر بالدباغة فان اصابه ومعه بيضة قد صار  
مخها دما يجوز صلواته ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا يجوز  
صلواته رجل صلى في ثوب محشو فلما خرج حشوة فوجد  
فيها فارة ميتة يابسة انكان في الثوب ثقب او خرق يعيد

انسان



صلوته ثلثة ايام ولياليها والا يعيد جميع ما يصلى بذلك  
الثوب ومن لم يجد ما ينيل به النجاسة صلى معها ولم يجد  
يعنى اذا كان على جسده او على ثوبه نجاسة وهو مسافر  
وليس معه ماء او كان معه ماء وهو يخاف من العطش صلى معها  
وان كانت النجاسة بالثوب ان كان اقل من ربع الثوب طاهر فهو  
بالخيار <sup>يا كرم</sup> انشأ صلى به وانشأ صلى عرابيا وان كان ربعه طاهر  
او ثلثه اربعة نجس لم يجز الصلوة عرابيا بل صلى به وعن محمد  
يصلى معه في الحرمين وان صلى عرابيا صلى قاعدا يومى ايماء  
بالركوع والسجود فكيف يقعد قال يقعد كما في الصلوة  
وقال في الزخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع <sup>يديه</sup>  
على عورته الفليضة سواء كان صلى نهارا او في ليله او في  
البيت او في الصحراء وهو الصحيح وان صلى قائما اجزاء  
والاول افضل ولو قام على شئ نجس صلى لا يجوز ولو صلى  
على ثوب مبطن وفي باطنه قدر ان كان مخيطا لا يجوز وان



لم يكن مخيطا جازت ولو سجد على شئ نجس تفسد صلوة  
وقال ابي يوسف وان عاد الرأس حين علم على شئ طاهر لا  
تفسد وان كان في موضع قدميه وركبتيه طاهر وموضع  
وجهه وانفه نجس عن ابي حنيفة يسجد على انفه يجوز  
خلافهما وان كان في موضع انفه نجسا وسائر المواضع  
طاهر جاز بغير خلاف وذكر شمس الأئمة السرخسي اذا كانت  
النجاسة في موضع الكفين والركبتين نجس جازت صلوة  
قال في العيون هذه رواية سارة واصحها ان يقال اذا كان  
في موضع ركبتيه نجاسة لا يجوز وان كان وضعها عليها  
وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمعت يصير  
الكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة كما يمنع في ثوب  
ذي طاقين وان كانت في موضع السجدة اقل من قدر الدرهم  
فلذلك ايضا ان افتح في مكان طاهر ثم نقل قدميه على  
نجس وقال ان لم يكثر مقدار ما يودي فيه الركن جازت



صلوة والافاد وكذا اذا رفع نعليه وعليه ما قدم طاهران  
ادى معهما ركننا فسدت صلوة والافاد وفي فتاوى اهل  
سمرقندى اذا سجد ويقع نيا به على نجس جازت صلوة اذا  
كانت النجاسة يابسة وان كانت رطبة ففيه اختلاف الزفر  
ويعقوب واذا كانت النجاسة على باطن اللبنة والاجر وهو  
على ظاهر قائم يصلح لم يفسد صلوة وبمثل اذا حلت النجاسة  
على خشية فقلبه اذا كانت غليظة الخشبة يقبل القطع  
يجوز صلوة واذا اصابته الارض بنجاسة <sup>فقرتها</sup> يطهر او يحصر فحله  
عليها جاز وليس هذا كالشوب ولو فرشها بالتراب ولم يطهر  
ان كانت التراب قليلا بحيث لو اشم يجد رائحة النجاسة  
لا يجوز ولا يجوز وان كان على وجه اللبد بنجاسة فقلبه  
وصل على وجه الثانى الطاهر يجوز وقال ابي يوسف لا يجوز  
وبه اخذ بعض المشائخ وهذا كله مذهب ابي يوسف ومحمد  
مذكور في المحيط ولو بسط المصلي على شئ نجس رطبة او بلس



على أرض نجسة رطبة أو لف الثوب اليابس طاهر في ثوب  
رطبة نجس فالتراطوبة في ثوبه أو مصلاه ينظر انكالك بال  
لو عصر الثوب أو المصل يتقاطر منه شيء يتنجس ولا فاد الشمس **قال**  
الائمة الحلواني لو كان بحال لو وضع يده يتبل يصير نجس  
فهذا قريب من الاول أما الشرط الثالث فهو ستر العورة  
والعورة من الرجل ما تحت السرة الى ركبتيه والركبة عورة  
عندنا من غيره لا من نفسه هو المختار روى ابن الشجاع  
عن ابن حنيفة وابي يوسف نصارى صريحاً فيص المصل  
اذا كان محلول الجيب فنظر الى عورة لا تقصد صلوة  
لان العورة عورة من غيره لا من نفسه وبعض المشايخ  
جعل ستر العورة من نفسه شرطاً حتى لو قالوا انكالك شيف  
اللمحة يجوز وان كان اللحية خفيفة حتى لو نظر الى العورة  
في الركوع فصلوة فاسدة وبه يفتي بعض المشايخ ولو  
صلى عرياناً مظلمة او في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو



قادر على البس لا يجوز صلوة بالاجماع وبدن المرأة الحرة كلها  
عورة الا وجهها وكفيها وفي القدمين اختلاف المشايخ  
وذكر في المحيط الاصح انها ليست بعورة وفي الحائض<sup>ة</sup> الصحيح  
ان انكشاف ربع القدم يمنع جواز الصلوة وذراعها كبطنها  
ليست بعورة والاول هو الصحيح واما الشعر المسترسل فقال  
الفقيه ابو الليث ان انكشف ربع المسترسل فسدت صلواتها  
كذا في اكثر الفتوى وفي المصنفات شعر المرأة ما عدا راسها  
عورة اما المسترسل ففيه روايتان والاصح انه عورة لكن  
غسله في الجنابت موضوع وفي الحائض والمعتبر في افساد  
الفاء والصلوة انكشاف ما فرق الاذنين وكذلك الاذن  
حتى لو انكشف ربع واحد منهما يمنع جواز الصلوة قال  
هو الصحيح اما الخضيتان مع الذكر قال بعضهم يعتبر كل  
واحد منهما معضوا علة وهو الصحيح وكذا ان اختلفوا  
في الركبة قال بعضهم مع الفخذ عضو واحد وهو الصحيح



وقال بعضهم لا ولو صلى وركبته لمكشوبتان والفخذ مغطى  
جازت صلوة هو الصحيح امرأة صلت وربيع ساقها  
مكشوفة تعيد ماصلي وان كان اقل من ذلك لا تعيد و  
قال ابي يوسف انكشف مادون النصف لا يمنع جواز  
الصلوة وفي النصف روايتان في رواية يمنع وفي رواية  
لا يمنع وفي المحيط قال ابو يوسف ما فوق النصف كثير  
ومادونه قليل وفي النصف روايتان والصحيح قولهما  
لان ربيع التي اقيم مقام الكل في كثير احكام المسح ربيع الرأس  
في الوضوء والحكم في شعر المسترسل والبطن والظهر والفخذ  
كلهم في الساق واما القبل والدبر فعلى هذا الخرافات  
يعنى اذا انكشف من احدهما ربيع يمنع عندهما اخلافا لابي  
يوسف مذكور في الزيادات اما ثدي المرأة ان كانت  
مراهمقة فهي تتبع الصدر وان كانت كبيرة فانثى اصل  
بنفسه وفي شرح شمس الحلواني اذا كان الثوب رقيق  
الاعنة



راى ما تحته لا يحصل ستر العورة فلا يجوز صلوته معه  
ومن صلى في قميص وليس عليه شئ فلو نظر انسان تحت  
راى عورته فهذا ليس بشئ وذكر في الزيادات ان امرأة  
صلت وهي تعذر على الثوب الجديد فلبست ثوبا خرقا  
فانكشف من شعرها شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها  
شئ ولو جمع ذلك يبلغ ربع الساق فلا يجوز صلوتها وفي  
الحاقانية لوصلت الامة وراسها مكشوف جازت بالاتفاق  
وفي قاتار خاني الامة ولوصلت وصدرها وثديها مكشوفان  
لايجوز عند اكثر المشايخ واما العورة من الامة فما هي عورة  
من الرجل وبطنها وظهرها ايضا عورة وما سوى ذلك  
ليس بعورة والمدينة واما الولد والمكاتب بمنزلة الامة  
وانكشف عضو انسان فستر من غير مكث لا يضره وان  
ادمع ركنه انفسه وان لم يؤد ولكن مكث مقدار  
ما يؤدى ركنه بسنة فلم يستر فسدت صلوته عند



ابن حنيفة، وابي يوسف، ومحمد بن الحنفية، وكذا اذا وقع المنزلة  
في صف النساء، او وقع امام الامام او رفع بخاسته او نجس  
الثوب ثم القى فعلى هذا الخلاف ومن لم يجد ما لم يستر<sup>ثوبه</sup>  
به عورته صلى قاعدا بالايمن كما ذكره واما الشرط الرابع  
فهو استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة يجب عليه  
اصابته عينها ومن كان غائبا عنها فقدرها اصباحها  
وقال جرجاني رحمه الله فرض على الغائب عنها اصابت عينها  
وثمره هذا الخلاف تظهر في النية وقال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن حامد، وبعض المشائخ، لا يشترط نية الكعبة  
مع استقبال القبلة فقال الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل  
يشترط ذلك وبعض المشائخ، يقول ان كان يصل الى المحراب  
فكما قال بن الحامد، وان كان في الصحرى فكما قال الفضل  
وقبلة اهل المشرق بين المغربين عندنا ذكر في المحيط و  
في الامال الفتاوى قال حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند



ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف لقوله عليه  
السلام القبلة ما بين المغربين فان صلى الى جهة خارجة  
من المغربين فسدت صلوة ذكر في خيار المعيار والقبلة  
ينبغي للمصلي ان يوجه القبلة على وجه يكون مغرب الصيف  
عن يمينه قدر الثلثين ومغرب الشتاء على يساره ما قدر  
الثلث يعني ينظر الى اقصى يوم الذي يغرب فيه الشمس في  
الصيف ثم يعيد ثم ينظر في اخر من يوم الذي تغرب في الشتاء  
ثم يعيد فالقبلة فيما بينهما يترك على يمينه قدر الثلثين  
وعلى يساره ما قدر الثلث الى هذا الشرط وان كان مريضا  
لا يقدر على التوجه وليس معه احد ان يوجه او كان صحيحا  
يخاف من عدو او سبع يصل الى اى جهة قدر وكذا اذا صلى  
الفريضة بالعذر على الدابة او النافلة بغير عذر فله  
ان يصل الى اى جهة توجه دابة فان اشبهت عليه القبلة  
وليس بمضرة من يسال عنها الجهد ويحترى وصلى



فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعاده عليه وان علم ذلك  
فهو في الصلوة استدار الى القبلة ويدين عليها سواء  
اشبهت قبلة عليه في المفاخرات او في المصارف في ليلة  
مظلمة او نهار وان تحرى وصلى الى غير جهت التحريم عيدها  
رجل صلى الى غير القبلة معتمدا فواقف غير القبلة قال  
ابو حنيفة وهو كافر وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا  
في الصلوة في ثوب النجس والمختار ان يكفر في الصلوة  
بغير طهارة ولا يكفر في الصلوة في الثوب النجس ولا الى  
غير القبلة كذا في الفتاوى وكذا اشبهت وكان بمحضرة انسان  
من يسأل عنها فلم يسأل عنها فتحرى وصلى فان لم  
القبلة جاز والا فلا وكذا لك الاعي ولو يسأل فلم يخبر  
حتى تحرى وصلى ثم اخبره لا يعيد ولو شك فتحرى وصلى  
ركعة الى جهت ثم شك ويتحرى حتى اذا انه صلى اربع ركعات  
الاربع جهات بالتحرى جاز كذا ذكر في المحيط وفتاوى



لخاقانية وذكره في امال الفتاوى ان علم ان قبلة الكعبة  
ولم ينوها جاز وفي الخاقانية ان نوى ان قبله محراب المسجد  
لا يجوز لانه علامة والعلامة ليس بقبلة ولو حول صدره عن  
القبلة بغير عذر فسدت صلوة ولو <sup>حول</sup> وجهه عليه ان يستقبل  
القبلة من ساعة لا تقسده ولكن يكره ولو ظن انه احدث  
فتحول عن القبلة ان علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد  
لم تقسده صلوة وان علم بعد الخروج فسدت صلوة واما  
الشرط الخامس فهو الوقت اول وقت الفجر اذا طلع فجر الثاني  
وهو البياض المستطير المعترض في الافق بعد طلوع الفجر الكاذب  
وهو البياض المستطيل <sup>في الافق</sup> لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت  
الفجر ذكره في المحيط اما الفجر الكاذب فهو ان يرتفع البياض طولا  
في ناحية واحدة ثم يتلاشى واما الفجر الصادق وهو ان  
ان يرتفع البياض في ناحية واحدة ولم يتلاشى بل يمتد  
في الافق واخر وقتها ما لم تطلع الشمس واختلفوا في



الوقت الذي لا يباح فيه الصلوة اذا طلع الشمس قال ابو بكر  
محمد بن الفضل ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص  
الشمس فهو في الطلوع لا يباح فيه الصلوة فاذا انجز عن النظر  
يباح فيه الصلوة وفي كتاب العتابي اذا طلعت الشمس قدر  
ريح اورحين يباح فيه الصلوة والافاه كذا ذكر في الخلاصة  
الفتاوى واول وقت الظهر اذا زالت الشمس واخر وقتها  
اذا صار ظل كلشي مثليه سوى الفى الزوال عند ابحنيفة<sup>9</sup>  
وقال اذا ظل كلشي مثله سوى الفى الزوال واول وقت  
العصر فاذا خرج وقت الظهر على القولين واخر وقتها ما لم  
تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر  
وقتها ما لم يغيب الشفق وهو البياض الخالص في الافق  
الذي بعد الحرة عند ابحنيفة وقال هو الحرة وعليه  
الفتاوى واول وقت العشاء اذا غاب الشفق واخر وقتها  
ما لم تطلع الفجر الثاني واول وقت الوتر ما هو وقت



العشاء الا انه ما مور به بتقديم العشاء عليه وقال الوقت  
الوتر بعد وقت العشاء حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بنوب  
النخس ثم صلى الوتر بثوب الاخر فتبين ان الثوب الذي  
صلى العشاء به كان بنجس اعيد العشاء دون الوتر عند  
النجاسة خلا فالهما والمستحب في الفجر الاسفار عندنا  
في الازمنة كلها الا يوم النحر في المزدلفة والابرار بالظهر في  
الصيف فان حرارتهم من نار جهنم وتقديمها في الشتاء و  
تأخير العصر ما لم تغرب الشمس وتجهيل للغرب وتأخير  
العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب وبعده الى نصف الليل  
مباح وبعده الى طلوع الفجر مكروه اذا كانت بغیر عذر  
واما في الوتر ان كان لا يثق بالانتباه او وتر قبل النوم  
وان كان يثق بالانتباه فتأخره الى اخر الليل افضل واذ كان  
يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها في  
عدم التعجيل وفي العصر والعشاء تعجيلها لان التأخير



العشاء بقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر  
تتم الوقوع في الوقت المكروه ولا تؤم في الفجر لانه تلك  
المنة مديدة وعن ابن حنيفة التاخير في الكل للاختياط  
الا يرى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله كذا في الهداية  
اما الاوقات التي يكره فيه الصلوة فخمسة ثلثة منها يكون **باب**  
فيها الفرض والتطوع وذلك عند طلوع الشمس وغروبها  
الا عصر يوميه ووقت الزوال الا يوم الجمعة وروى عن  
ابن يوسف انه يجوز التطوع وقت الزوال ولا يصل فيها  
صلوة الجنازة ولا يسجد للتكوفة ولا السهو ولو قضى  
فرض يعيدها وان فيها آية السجدة <sup>فلا</sup> لا افضل له ان لا يسجد  
فان سجدها لا يعيدها واما وقتان الذان يكره فيهما  
التطوع ولا يكره فيهما الفرض يعني الفوائت وصلوة  
الجنازة وسجدة التكوفة فهما بعد طلوع الفجر الا ان  
يرتفع الشمس الا سنة الفجر وما بعد صلوة العصر  
يكره التطو



الى غروب الشمس وما بعد غروب الشمس انما يكون  
ايضا لتأخير المغرب وكذلك يكون التطوع اذ يخرج الامام  
للخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة فان شرع فخرج الامام  
للخطبة يوم الجمعة لا يقطعها وكذا قبل صلاة العيدين  
وعند خطبتهما وعند خطبة الكسوف والاستسقاء  
ولو شرع بالتطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها  
ثم يقضيها ولو لم يقطع فقد اساء ولا شيء عليه ولو  
شرع بالنافلة في الوقتين ثم افسد ما الزمه القضاء  
ولو افتح النافلة في وقت مستحب ثم افسد ما لا يقضيها  
بعد العصر قبل المغرب ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد  
ما صلى الفجر وقيل ان يقضيها ولو شرع في اربع ركعات  
قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين طلع الفجر ثم قام فصلى  
ركعتين ينوب عن ركعتي الفجر <sup>سنة</sup> عند ما وهو واحد الروايتين  
عن ابن حنيفة وذكر في الزخيرة لو صلى ركعتين



لم تطلع الفجر وقد تبين انه طلع الفجر فعند المتأخرين  
يجزئيه عن ركعتي الفجر بالاتفاق ولو شك لا يجزئيه عن  
ركعتي الفجر بالاتفاق واذا طلعت الشمس حتى ارتفعت  
قد برز رح او دحان يباح الصلوة واذا طلعت الشمس في  
خلال الفجر تفسد صلوة الفجر ولو غابت الشمس في خلال  
العصر لا تفسد وأما الشرط السادس فهي نية المصلي  
ان كان متنفذاً يكفيه مطلق نية الصلوة وفي التراويح  
اختلف المشايخ بعض المتقدمين قالوا لا يصح انه لا يجوز قيل  
وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السنن يتأدى بمطلق  
النية والاحتياط في التراويح ان ينوي التراويح او سنة  
الوقت او قيام الليل وفي السنة ينوي السنة ولو نوى في  
الوتر او في الجمعة او في العيد ينوي صلوة الوتر و صلوة  
الجمعة و صلوة العيد وفي الجنازة الشاء لله تعالى و  
ينوي الصلوة على النبي والدعاء للميت والمفترض المنفرد  
فرض



ولا يكفي نية الفرض ما لم يقل الظهر والعصر فان نوى فرض  
الوقت ولم يتعين اجزاءه الا في الجمعة ولا يشترط نية اعداد  
الركعتات ولو نوى الفرض والتطوع جاز من الفرض عند  
ابي يوسف مطلقا لمحمد ولو افترق المكتوبة ثم ظن انها تطوع  
فصل على نية التطوع حتى لو فرغ <sup>بدله</sup> من المكتوبة ولو كبر ينوي  
التطوع ثم ينوي الفرض يصير شارعا في الفرض ولو وصل <sup>ركعة</sup>  
من الظهر وصح شروع فيما كبر وينو الشروع في النافلة او كان  
منفردا فكبر فينوي الاقتداء يصير شارعا فيما كبر وهذا  
كله اذا نوى بقلبه وكبر بلسانه وان صلا ركعة من الظهر ثم  
كبر وينوي الظهر فهي تجزى بتلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه  
وكبر بلسانه ويكفي بقلب الركعة حتى انه لو صلا اربعا بعد  
ذلك على ظن انه <sup>ولم يضر</sup> الاولى انقضت ولم يقعد على اس ركعة  
الرابعة فسدت ولو نوى مكتوبتين فهي التي دخل وقتها  
جاز ولو نوى فائتين فهي الاولى منها ولو نوى فائتين



وقية فهي للفائتة الا ان يكون في اخر الوقت للوقتية ولا  
يحتاج الامام بنية الامامة الا في حق النساء، واما المقتدى بنو  
الاقتداء بالامام ولا يكفيه نية الفرض والتعيين ولو نوى  
الاقتداء بالامام ولم تعين الصلوة يجزئه وكذا اذا قال نويت  
ان اصلي مع الامام صلوة جاز صلوة وان نوى صلوة الامام  
ولم ينو الاقتداء <sup>لا يجوز</sup> وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد  
اختلف المشايخ، والاصح انه يجزئه وان نوى الجمعة ولم ينو  
الاقتداء، جاز عند البعض وان نوى اقتداء بالامام ولم  
يجزئ <sup>بجزئه</sup> بانه من هو <sup>ذ</sup> و لو نوى الاقتداء بالامام وهو يظن  
انه زيد فاذا هو محمد وصح الا اذا قال اقتديت بزيد او نوى  
الاقتداء بزيد ثم تبين انه عمر ولا يجوز والا فضل ان ينوي  
الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر <sup>يعني</sup> مقتديا بما صلي  
كذا ذكره في المحيط ولو نوى الاقتداء في الصلوة متصلا  
حين وقف الامام موقف الامامة جاز ولو نوى الشروع <sup>الركعة</sup>



في صلاة الامام وكبر على ظن انه قد شرع الامام وهو لم  
يشرع بعد لم يجوز ومن صلى سنتين ولم يعرف السنة او  
النافلة من الفريضة ان ظن الكل فريضة جاز وان كان  
الرجل شاكا في وقت الظهر فينوالظهر الوقت فاذا الوقت  
قد خرج يجوز بناء على القضاء بنية الاداء والاداء بنية  
القضاء يجوز وهو المختار كذا ذكر في المحيط وان نوى  
فرض اليوم يجوز بل بخلاف ان لم يعلم بخروج الوقت  
ومن صلى الظهر ونوى هذا من ظهر يوم الثلاثاء فتبين  
ان ذلك من اليوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين  
الوقت لا في الظهر ويتعين اليوم ليس بشرط ولو شرع  
في صلاة فائتة ما علم ظن انها سبئية فاذا هي اجديتة لا  
يصح فلو شرع في صلاة على ظن انها الحدية فاذا هي سبئية  
تصح والمستحب ان ينوى بالقلب ويتكلم بلسانه  
المختار وان نوى بالقلب ولم يتكلم بلسانه جاز بل



خلف لان للسان ترجحان القلب والاحوط ان ينوي  
مقارنا التكبير التكبير الامام فخالطه كما هو مذهب  
الشافعي <sup>فان يركع</sup> وذكر في الاجناس ان من خرج من منزله يريد <sup>حيث</sup>  
الفرض الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضر النية <sup>كذلك</sup> ذلك  
الساعة ان كان بحال لوقيل له اى صلوتة يصل ان امكنه  
يجيب له من غير تأمل يجوز ضلوتة والافلا فان تأخر  
النية ونوى بعد التكبير لا يصح فصل في فرائض الصلوة  
اما فرائض الصلوة فثمانية ستة منها على الوفاق <sup>وفاق</sup> وثلثان  
على الخلاف وهي تكبيرة الافتتاح والقيام والقراءة والركوع  
والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد اما الخروج  
من الصلوة بصنعة فرض عند اى حنيقة خلا لها لان  
عندها خروج الصلوة <sup>كده</sup> من الصلوة بصنعة سنة وتعديل  
الاركان فرض عند اى يوسف بحديث ابن مسعود انه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزى صلوة الا



ان يقوم فيها الرجل <sup>كبد</sup> صلبه في الركوع والسجود ولا يدخل  
في الصلوة الا بتكبير الافتتاح وهي قوله الله اكبر والله  
الاكبر والله كبير والله الكبير وان قال يد لا من التكبير  
وقال الله اجل والله اعظم او الرحمن اكبر او لا اله غير او تبارك  
الله او غير من اسماء الله تعالى اجزاء عند ابو حنيفة ومحمد  
ولو افتح بالله او قال يا الله يصح ولو قال اللهم انزقني او قال  
اللهم زوجني او قال اللهم اغفر لي او قال استغفر الله او قال  
اعوذ بالله او قال لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصير  
شارعا ولو قال الله يصير شارعا عند ابو حنيفة وفي ظاهر  
الرواية لا يصير شارعا ولو قال الله الاكبر لا يصير شارعا  
وان قال في خلال الصلوة تفسد الصلوة لانه اسم الشيطان  
ولو قال الله الاكبر بالكاف المنعيف اختلف والبصيريون  
والكوفيون الاصح انه يصير شارعا واذا دخل المدة في الف الله  
كما في قوله تعالى قل الله اذن لكم تفسد صلواته عند اكثر



وقال محمد بن مقاتل <sup>هنا</sup> ان كان لا يميز بينهما لا تقصد ولو  
افتتح مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من  
قوله الله لا يصير شارعا ولو قال الله مع الامام وبعد  
وفرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام لا يجوز ايضا لانه لا  
يصير شارعا بالكل فلا يقع الكل فرضا ولو كبر المقتدى  
قبل الامام لا يصير شارعا <sup>انما</sup> في صلاة الامام ولا في صلاة  
نفسه وقال بعضهم يصير شارعا في صلاة نفسه ولو  
انزك بعد ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى الشروع و  
الاقتداء يصير شارعا في صلاة الامام وقاطعا لما كان  
فيه فالافضل ان يكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة الامام  
عنه ابحيفة وقال لا يكبر بعد تكبيرة الامام والاختلاف  
في الفضيلة واذا شك المقتدى انه هل كبر قبل الامام او  
بعده <sup>ثاوي</sup> يحكم بالكثرة فان استوى الظن ان فانه يجزيه جملة  
ولا ضرر على الصواب والثانية القيام ولو صلى الفريضة



قاعدة مع القدرة على القيام لا يجوز وان عجز المريض عن القيام  
يصلي قاعدة يركع ويسجد فان لم يستطع هما او فيهما ايماء و  
لو جعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد  
عليه لقوله عليه السلام للمريض اذا قدر ان تسجد على الارض  
فاسجد عليها والاقاوم وبراسك ولو كانت الوسادة على الارض  
فاسجد عليها <sup>اشارة</sup> اذ ذكر في الزخيرة فان لم يستطع القعود  
استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة <sup>فانما</sup> فاومى بها ايماء و  
ان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة واومى جاز وان لم  
يستطع الايماء براسه اخبرت الصلوة عنه وفي رواية سقطت  
عنه ولا يومى بعينه ولا بجانبه ولا بقلبه ثم اذا برأ ان كان  
يعقل الصلوة حالة المريض يلزم القضاء على رواية الاولى  
والا فلا كما لم يغى عليه ان كان اقل من يوم وليلة فقضى وان كان  
اكثر من يوم وليلة سقطت عنه وان قدر على الفصل  
القيام دون الركوع والسجود لم يلزمه القيام وذكر في الزخيرة



ان قد رعى القيام دون الركوع والسجود لم يلزم القيام  
وعليه ان يصل قاعداً بالايما، واكثر المشايخ قالو على انه  
مخير انشاء صل قائماً بالايما، وانشاء صل قاعداً بالايما، رعل  
في حلقه جراحة تسيل اذا صل بالركوع والسجود يصل قاعداً  
بالايما شيخا كبير اذا صل قائماً سلس بوله او به جراحة تسيل  
وان جلس لا تسيل يصل قاعداً وكذا ان سجد سال بوله او  
انفلت رجليه يصل قاعداً بالايما ولو كان بحال لوصل قاعداً  
تسيل يصل مستلقياً ولوصل مستلقياً تسيل يصل قائماً  
بالركوع والسجود ولو كان بحال لوصل قائماً ضعف عن القراءة  
يصل قاعداً بالقراءة يعني الشيخ الذي لا يقدر على القراءة  
بالقيام اصله ولو كان بحال لوصل منفرداً يقدر على القيام  
ولوصل مع الامام لا يقدر على القراءة بالقيام يشرع قائماً  
ثم يقعد فلما جاء وقت الركوع يقوم ويركع والمرضى يقعد  
في الصلوة من اولها الى اخرها كما يقعد في الشهد وعليه



الفتوى في الزخيرة امرأة خرج راس ولدها وخاقت فوت  
الوقت فوضات ان قدرت والا تيممت وجعلت راس ولدها  
في قدر او حفرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم يستطعها  
تقوم ايما رجل شلت يده وليس معه احدان يوضيه او تيممه  
يمسح وجهه ونزع يديه على الحائط ويصل فانظر وتامل في  
هذه المسائل هل يجد عذر التأخير الصلوة واولاده لتار  
وان صل الصبح بعض صلوة قائما فحدث مرض اتمها قاعدا يركع  
ويسجد او يومى ايما وان لم يستطعها او مستلقيا ان لم  
يستطع القعود وان صل المريض قاعدا ثم صبح بنى على صلوة  
اتمها قائما عندهما وقال محمد استقبل الصلوة وان صل  
بعض صلوة بايما ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف  
بالاتفاق لانه قدر على الاصل قبل تمام الخلف ويجوز التطوع  
قاعدا بغير عذر وان افتتح تطوع قاعدا لا بأس بان يتكلم  
على عصا او على اسطوانة او على حائط او يقعد ويجوز صلوة



التي طوع على الدابة للمسلمين بالاتفاق وللمقيم عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف وأما الفرض فيجوز أيضا بالأعذار التي ذكرنا في  
فصل التيم وكذلك كبير ركب <sup>أسوان</sup> على الدابة ولم يقدر على النزول  
جاء أو امرأة ليس معها محرمة يصليان عليهما أو المصلي على  
الدابة يومى إيماء بالركوع والسجود والسجود <sup>أو الركوع</sup> خفض من  
كالمصلي قاعدا ولو سجد على شئ وضع عنده أو على سجد يجوز  
لأن الصلوة على الدابة شرعة بالإيماء ولو كان على سر جهنم  
لا يمنع الصلوة وقيل يمنع ولو صلى في السفينة قاعدا غير  
عذر يجوز عنده وقال لا يجوز إلا من عذر والثالثة القراءة  
وهو تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه وإن  
لم يسمع نفسه فليس بقراءة بل هي محجة وقيل تصح الحروف  
يجوز وإن لم يسمع نفسه والقراءة فرض في جميع ركعات  
النفل والوتر وفي الفرض في ذوات الثنتين وأما في ذوات  
الأربع ففرض في الأوليين وأما في <sup>ساحب</sup> الآخرين فمخير <sup>صاحب</sup> انشاء



قرأ الفاتحة وانشاء سبح وان شاء سكت والفضل ان يقرأ  
 الفاتحة واما التقدير في الفرض القراءة آية واحدة وان كان  
 كثيرة نحو قوله تعالى ثم نظر عند ايجافته وعندهما <sup>جاء</sup>  
 تلك آيت قصار واو آية طويلة واما اذا آية هي كلمة نحو قوله  
 تعالى مد هامتا او حرف نحو قوله تعالى ص ومن اختلف المشايخ  
 فيه الاصح انه لا يجوز وان قراءة طويلة نحو آية الكرسي او آية  
 المدائنة وهي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قُتِلَ يَدَيْنِ  
 الِ اَجَلٍ مُّسَمًّى الَا آية والبعض في ركعة والبعض في ركعة اخرى  
 فقد اختلفوا المشايخ ولكن لا يحسن الا انه لا يلزم التكرار  
 عندنا وعندهما يلزم التكرار ثلث مرة والرابعة الركوع  
 وهو طأطأ الرأس وان طأطأ رأسه قليلا ولم يعتدل ان كان  
 الى الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز <sup>نحو ما في</sup> رجل  
 انتهى الى الامام فكبّر وهو الى الركوع اقرب فصلوة فاسلة  
 رجل احده بلغت حد وبه الى الركوع ينخفض رأسه في الركعة <sup>كسبا</sup>  
<sup>اسرها</sup>

وذلك



وذلك في عيون الفتاوى إذا أدرك الإمام بعد ما سجد الإمام  
سجدة فركع وسجد سجدة <sup>م</sup>تين ففسد صلوة ولو أدرك <sup>م</sup> الإمام  
وهو في السجدة فركع وسجد لا يفسد لان الزيادة ما دون  
الركعة غير مفسد وإذا ركع المقتدى قبل الإمام فركع  
رأسه قبل ان يركع الإمام لم يجزه الركوع فوجب على المصلي  
اعادة الركوع الاولى وان أدركه الإمام في الركوع لجزاه وإذا  
انتهى إلى الإمام وهو راكع فكبّر ووقف حتى رفع رأسه لا  
لا يصير مدركا بتلك الركعة وركنية الركوع متعلقة <sup>بأدنى</sup> ما ينطق  
اسم الركوع عند بحنيقة <sup>و</sup> محمد <sup>و</sup> وذكر في الشرح ان لم  
يقبل ثلث تسبيحات او لم يمكث مقدار ذلك لا يجوز صلوة  
وكذا ركنية السجدة وذكر في زاد الفقهاء ادنى تسبيحات  
الركوع والسجود ثلث مرات والاوسط خمس مرات والاكمل  
سبع مرات والخامسة السجود وهي فرضية يتأدى بوضع  
الوجه والانف والقديين واليدين والركبتين وان



وضع جهة دون انفه بعد تراجان بلا كراهية بالاجماع وانك  
من غير عذر يكره وان وضع انفه دون الجهة فكن لك  
عند ابي حنيفة <sup>ع</sup> وقال لا يجوز بالانف الا اذا كان بجهة عذر  
ولو وضع خذك او زقنه لا يجوز وان كان من عذر بل يوى  
ووضع اليدين والركبتين ليس بواجب عندنا خلافا للزفر  
والشافعي <sup>ع</sup> ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو  
وضع احدهما جاز ويكره ولو سجد بسبب الارزحام على  
فخذيه جاز وهو قول ابي حنيفة <sup>ع</sup> وان سجد بسبب الارزحام  
على ركبتيه لا يجوز وان سجد على ظهره وهو ليس في الصلوة لا  
يجوز وان كان في الصلوة لا مكان الحاجة في الجملة ولو كان  
موضع السجود رفع من موضع القدمين مقدار لبنة او  
لبنتين منصوبتين جاز والا فلا اراد لبنة بخارج وهي ربيع  
ذراع وان سجد على كوة عمامة او فاضل ثوبه او على شيء طاهر  
جاز عندنا خلافا للشافعي <sup>ع</sup> ولو بسط كفه او ذيله على شيء نجس



فمسجد عليه لا يجوز وقيل في رواية يجوز ولو وضع كفيه  
او بسط خرقة على شئ طاهر للحرا وللبرء وللتراب ومسجد  
عليه جاز والكلام مكره في الكراهية وان سجد على الثلج ان  
لم يلبسك او كان يغيب وجهه ولا يجذب حجمة لم يجز وان  
يلبسك جاز وعلى هذا اذا القى الحشيش في المسجد فمسجد عليه  
ان وجد حجمة جاز والافك وكذا اذا سجد على الطين والمحلوج  
والتطن ان لم يستقر جهت لا يجوز ولو سجد على الدفن  
او على الارز<sup>الجو</sup> او الجاروس او الزرة ولو سجد على المنطة او  
الشعير يجوز اما لو سجد على الارز والمحلوج اذا كانا في  
الجو<sup>الجو</sup> جاز والافك وسئل نزيه عن يضع جهة على  
حجر صغيرة قال ان وضع اكثر الجهة على الارض يجوز  
والافك كذا ذكر في المحيط وان لم يضع ركبته على الارض  
يجوز وهو المختار والسادس القعد الخيرة وقدر  
الفرض مقدار رقعة التشهد وتظهر فرضيتها في هذه



المسائل منها جعل على كل ركعة ولم يقعد على

الرابعة بطلت فرضيتها وتحولت صلوة بطلت فيضم

والثانية المسافر إذا اقتدا بالمقيم في غائبة لا يصح لأن

القعدة الاولى فرض في حق المسافر وواجب في حق المقيم

فيكون اقتداء المقرض بالمتنفل <sup>لا يجازي</sup> والثالثة إذا كان كبر

لا يجوز

تمام الصلوة سجدة التكروية فعاد اليها ارتفعت القعدة

الاخيرة حتى انه لو لم يقعد بعد السجود مقدار التشهد

فسدت صلوة والرابعة اذا نام في القعدة الاخيرة

كلها فلما انتبه عليه ان يقعد قدر التشهد جاز وان

لم يقعد فسدت صلوة لان الافعال في الصلوة حالة

النوم لا يحتسب كما اذا قرأ نائما او ركع نائما او سجد نائما

عندنا وهذه المسئلة تكثر وقوعها لا سيما في التراويح

والناسر عنها غافلون والسابعة الخروج من الصلوة

بفعل المصل في فرض عند ايجافته بخلاف الهماء حتى ان



اللا إذا حدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد أو تكلم  
أو عمل عمدا في الصلوة تمت صلوة بالاتفاق وإن سبقه  
الحدث في هذه الحالة فكذلك عند ما وقال أبو حنيفة<sup>هـ</sup>  
يتوضأ ويقعد فيخرج من الصلوة ويبني على هذه المسئلة  
أثنى عشر مسألا للمتييم إذا رأى بعد ما قعد قدر التشهد<sup>ماء</sup>  
أو كان ماسح الخف انتقضت<sup>أو صا</sup> مدة مسحه أو دلع خفيه  
بجمل يسير أو كان عربا فوجد ثوبا أو كان أميا فتعلم سورة  
من القرآن أو كان موصيا قعد على الركوع والسجود أو تذكر  
أن عليه صلوة فائتة قبل هذا أو حدث الإمام القاري  
فاستخلف أميا أو طلعت الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر  
في الجمعة أو كان على الجبير فسقطت<sup>يس</sup> عن بر أو كان صاحب  
عذر فانقطع عذر ففى هذه المسائل المذكورة فسدت  
صلواته عند أبي حنيفة<sup>هـ</sup> وقال تمت الصلوة والثامنة  
تعديل الدكان عند أبي يوسف وشافعي<sup>هـ</sup> فرض كما ذكرنا



من الحديث وعندها من الواجبات وما سواه من الواجبات  
كتعيين الفاتحة فيها على مرة واحدة وتقديمها على السورة  
والقنوت في الاوليين في الفرض وضم السورة واللايات  
اليها والجهر فيها يجهر والمخاف فيها خافت وقراءة القنوت في  
الوتر وقراءة التشهد في القعدتين وفي رواية في القعدة  
الاخيرة دون الاولى وسجدة التلاوة وسجدة السهو <sup>وتكبيرات</sup>  
العیدین ودكوعهما والانتقالات من الفرائض الى الفرض  
بغير مكث هو الاصح فصل في صفة الصلوة اذا اراد الرجل  
ان يدخل في الصلوة فواى واخراج يديه من كفيه ثم كبر ورفع  
يديه مع التكبير وذكر في الهداية يرفع يديه اولا ثم يكبر  
ويرفع يديه حتى يجاذى ابهاميه الى شحمته اذنيه ويفرج  
اصابعه لاكل التفريج ويوجه بطن كفيه نحو القبلة والراة  
ترفع يديها حذاء ثديها والمقتدى يكبر بمقارن التكبير  
الامام وعندها يكبر بعد تكبير الامام والاختلاف في



الفضيلة ولا يترك رفع اليدين ولو اعتاد ياتر ثم يضع  
يمينه على يساره ويقبض بيده اليمنى راسغ يده اليسرى  
ويضعهما تحت السرة والمرة وضعهما على ثديها ثم يقول  
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك و  
لا اله غيرك وان زاد جل ثناؤك لا يمنع وان ترك لا يؤمر  
به وقيل يقول اني وجهت وجهي للذي فطر السموات  
والارض خنيفا وما انا من المشركين قل ان صلاتي ونسكي  
ومحيي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له واستغفرك  
وانتوب اليك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم من تقريفة  
القلب عند ابي يوسف وفي رواية يقول قبل التكبير  
وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول قبل الافتتاح  
يعني قبل النية ولا يقول بعد النية قبل التكبير بالاجماع  
ثم تعوذ اما التعوذ فتبع للقرارة لا للشاء حتى لا ياتي  
به المقتدى وعند ابي يوسف تبع للشاء حتى ياتي به



المقتدى وفي العيد ين ياتي به قبل التكبير بعد الشار  
 والمسبوق ياتي بالشار اذا ادرك الامام حالة المخافة ثم اذا  
 قام الى قضا ما سبق منه ياتي به ايضا كذا ذكر في المحيط و  
 عند ابن خنيفة ووايل يوسف وفي بعض النسخ التعوذ عند  
 افتتاح الصلاة لا غير ولو افتتح الصلاة ونسى التعوذ حتى  
 قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك واذا ادرك وهو في الجهر  
 يستمع وينصت وقال ياتي بالشار عند سكنات الامام  
 كلمة كلمة وعن الفقيه ابن جعفر اذا ادرك الامام في الفاتحة  
 يثنى بالاتفاق واذا ادرك الامام في السورة يثنى بالاختلاف  
 عند سكنات الامام كذا في الزخيرة اما في الصلاة الجمعة  
 او العيدين اذا كان بعيد من الامام اختلف المتأخرون  
 وان ادرك الامام في الركوع يتحرى ان كان اكثر رتبة لو اتي  
 به يدرك الامام في شيء من الركوع وكذا اذا ادرك الامام  
 في السجدة الاولى ولا ياتي بالتكوع ولا يكون مدر كابتلك

في الصلاة  
 في الركوع  
 في السجدة  
 في الركعة



الركعة ما لم يشارك الإمام في الركوع كلها أو مقدراً التسبيحة  
وفي الزخيرة أن السوي أظهر في الركوع صار مدركاً لتلك  
الركعة سواء قدر على التسبيح أو لم يقدر وإن أدرك الإمام  
في القعدة يكبر ويقعد وقال بعضهم يأتي بالشأن ثم يقعد  
ولا يتعوذ إلا بعد الشأن ثم يسمى فيأتي بها في كل ركعة  
احتياط في حق الأفراد أي في حالة الأفراد لأن أكثر المشايخ  
على هذا أما الإمام إذا لم يقرأ بها وإذا خافت يأتي بها أما  
التسمية عند ابتداء السورة فعند إكثافتها لا يأتي بها  
وعن محمد يأتي بها إذا خافت وعند أبي يوسف يأتي بها  
على كل حال ثم يقرأ الفاتحة وإذا قال الإمام ولا الضالين  
يقول آمين ولو لم يقول بها ويخفونها ثم يضم سورة بها  
أو ثلث آيات فإن قرأ آيتين لم يخرج عن حد الكراهة  
وإن ثلث آيات يخرج عن الكراهة ولم يدخل في حد  
الا تحباب لأن الواجب ضم السورة أو الآيات إليها



والمستحب ان يقرأ في السفر حالة الضرورة بفاتحة الكتاب  
واى سورة شاء وفي حالة الاختيار يقرأ في الفجر سورة البروج  
او مثاها وفي الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك  
وفي المغرب بالقصار وحده وفي الحضر اذا خاف فوت الوقت  
يقرأ قدر ما لا تقوته وان لم يخف فوت الوقت يقرأ في الفجر  
اربعين او خمسين او ستين اية وفي الظهر مثله او دونه وفي  
العصر والعشاء دون ذلك وقال القدوري في الفجر بطول  
المفصل وفي الظهر كذلك وفي العصر والعشاء باو سطر  
المفصل وفي المغرب بقصار المفصل اما طول المفصل من  
سورة الحجرات الى سورة البروج واما او سطر المفصل من  
سورة البروج الى سورة لم يكن الذين واما القصار من سورة  
لم يكن الذين كفروا الى اخر القرآن والماخوذ ان طول المفصل  
من سورة الحجرات الى النبا العظيم وواسط الفجر من  
سورة النبا الى سورة القدر والباقي قصار المفصل والصح



ان طوال المفضل من سورة ص الى سورة عم واطول المفضل  
من سورة عم الى سورة لم يكن وقصار المفضل من سورة  
اذ انزلت الى اخر القران ويطيل الامام في الفجر في ركعة الاولى  
على الثانية ويقراء في الفجر في الركعتين اربعين او خمسين  
اية سوى فاتحة الكتاب كذا ذكر صدر الشهيد في كتابه  
وحد الطالة في الفجر ان يقرا في الركعة الاولى ثلثين الح  
ستين اية وفي الثانية من عشرين الى ثلثين كذا ذكره في  
خاصة الفتاوى وفي الزكعة الظهر وما سواها سوره وقال  
محمد باقر الى ان يطيلها ركعة الاولى على الثانية في الصلوة  
كلها واما اطالة الركعة الثانية على الاولى مكروه بالاجماع  
ان كانت ثلث ايت او فوقها اكثر وان كانت اية او ايتين لا  
يكروه رجل تذكر يوم الجمعة انه لم يصل الفجر والامام يخاطب  
يقوم فيصلي الفجر ولا يسمع الخطبة لقوله عليه السلام  
من قام في الصلوة او نسيها فصليها اذا ذكره فان ذلك



خافا

سمع

وقتها ولانه لو سمع الخطبة لفاته الجمعة واماني السنن  
والنوافل فيستوى الا اذا كان راويا او ماثورا يصلح كما جاء  
في الآثار فلما فرغ من القراءة يخردا كعامكبر او ينبغي ان  
يكون ابتداء تكبيرة عند اول المخرور والفرغ من القراءة  
عند الاستواء وبعضهم قالوا اذا اتم القراءة حالة المخرور  
لا بأس به بعد ان يكون ما بقي من القراءة حرفا او كلمة و  
الاول اصح ويضع على ركبتيه ويفر اصابعه ويبسط ظفره ولا  
يرفع راسه ولا ينكسه ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاثا  
وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويختم على وتره وان اقتصر على  
مرة او تركه جاز صلوة ويكره وروى عن ابي مطيع البلخي  
ان تسبيح الركوع والسجود ركن لو ترك لا يجوز صلواته  
ولا ينبغي للامام ان يطيل الصلوة <sup>ق</sup> على وجه يميل القوم لانه  
سبب تنفير القوم وانه مكروه ولو اطال الركوع لا درك  
الحجاء لا تقربا بالله تعالى فهو مكروه ولا يكفر ولو اطال تقربا



بالله تعالى فلا بأس به وقال بعضهم يطيل التسبيحا الركوع  
والسجود ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده فقط  
وان كان مقتدا ياتي بالتحميد ولا ياتي بالتسميع وان كان  
منفردا ياتي بهما اما الامام ف ياتي بعد التسميع بالتحميد  
على قولهما وفي رواية يقول ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا  
ويرسل اليدين في القومة كذا قال صدر الشهيد في الواقعة  
وذكر سيد الاسلام في الملتقط انه ياخذ يده وفي الجنازة  
ووقت الشاء والتعوذ والقنوت ياخذ على قول اكثر العلماء  
وفي تكبيرات العيد يرسل فاذا اطمان قائما يكبر بالمرور  
ويسجد ويضع ركبتيه ولا ثم يديه ثم انفه ووجهه بين  
كفيه على الارض ويبدئي ضبعيه عن جنبيه ويحاذي بطنه  
عن فخذه والمرأة تخفض في سجودها ويلزق بطنها  
بفخذيه ويقول في سجود <sup>اعلم</sup> سبحان رب العظيم فلشا وذلك  
اذناه وان زاد فهو افضل ويوتر ويختم على وتر ثم يرفع رأسه



ويقعد ويضع يديه على فخذييه فاذا اطمان قاعد كبر وسجد  
ثانيا فان رفع راسه قليلا ثم سجد ان كان الى السجود اقرب لا  
يجوز وان كان الى الجلوس اقرب جاز وهو الصحيح وذكر في الملتقط  
انه يجزيه فان فرغ رفع من السجدة <sup>راسه</sup> ينهض ولا يقعد ولا يعمد  
بيديه على الارض الا من عذر ويفعل في ركعة الثانية مثل ما  
يفعل في الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا  
في تكبيرة الاولى وان ارفع راسه من السجدة الثانية في ركعة  
الثانية افتق شرجله اليسرى وجلس عليها ونيصب اليه  
نصبا ويوجها اصابعه نحو القبلة ويضع يديه على فخذييه  
ويخرج اصابعه لاكل التفويج ثم يتشهد ويقول التحيات  
لله الى قوله عبده ورسوله ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى  
فان زاد قال بعض المشائخ ان قال اللهم صل على محمد وآل محمد  
يجب السهو وعندهما ما لم يقل وعلى آل محمد لا يجب سجدة  
السجدة السهو وعن ابن خنيفة ان زاد حرفا فعليه سجدة



السهو واكثر المشايخ على قول الاول فاذا قام الى الثالثة لا  
يعتمد يديه على الارض فان اعتمد فلا بأس به فان كانت  
الصلوة فريضة فهو مخير في الاخيرين بين ان يقرأ وبين  
ان يسبح وبين ان يسكت والقراء افضل وان قراء في الاخيرين  
يقرأ الفاتحة فحسب ولا يزداد عليهما شيئا فان ضم السورة  
في الاخيرين يقرأ الفاتحة فحسب ولا يزداد عليهما شيئا  
فان ضم السورة في الاخيرين ساهيا تجب سجدة السهو في  
قول ابي يوسف واظهر الروايات لا يجب اما اذا كانت سنة  
او نفل يبتدأ كما يبتدأ في ركعة الاولى يعني ياتي بالبشارة  
والتعوذ لان كل شفع يقع صلوة على حدة ويقعد في فقرة <sup>بحسب</sup>  
الاخيرة مثل ما قعد في الاولى والمرأة يقعد على اليتها اليسرى  
في القعدتين وتخرج رجلها من الجانب الايمن وتشهد  
فاذا تم القعد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم واستغفر  
لنفسه ولوالديه ان كانا مومنين ولجميع المؤمنين



والمؤمنات ويدعوا بالدعوات الماثورة ايما يشبه الالفاظ  
القرآن ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس نحو قولهم اللهم  
اكسني ثوبا او اللهم زوجني فلانة حتى لو قال في وسط الصلوة  
تفسد صلوة وروى عن بعض المشايخ انه لا يقول اللهم  
محمد واكثر المشايخ على انه يقول للتواتر ويقول رحمت  
وترحمت بالتخفيف ولو قال بالتشديد يجوز وان قال  
ترحمت بغير التشديد فهو لا تفسد صلوة ولا يقول في  
الحالين ربنا انك حميد مجيد ولو قال لا باس به ويشير  
بالسبابة اذ انتهى الى الشهادتين وقال في الوقفات لا  
يشير وعليه الفتوى فان اشار يقعد المخفضة والبنصرة  
ويخلق الوسط بالابهام فاذا فرغ من الادعية يسلم على  
يمينه ويقول اسلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا  
السلام وبركاته كذا ذكر في المحيط وينوي بالتسليم الاولى  
عن يمينه من المملكة والمؤمنين وعن يساره مثل ذلك



وقال بعضهم ينوي الحفظة وقال بعضهم ينوي جميع من معه  
من الملكة لاختلف الخيار قيل مع كل مو من خمس وخمسين  
من الملكة وقيل ستون وقيل مائة وستون وينوي المقتدى  
امامه في التسليمة الاولى ان كان من يمينه او بجذائه وفي  
الآخرى ان كان عن يساره وينبغي ان يكون منتهى بصره في  
القيام الى موضع السجود وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي  
السجود الى ارنبته انفيه وفي القعود الى حجره وسنة الامام  
في السلام ان يكون تسليمة الثانية اخفض من الاولى  
ومن المشايخ من قال يخفض الثانية فاذا تمت الصلوة  
الامام فهو مخير ان يشر يخرق عن يمينه وان يشر يخرق  
عن شماله وان يشر يذهب الى حوائجه وان يشر يستقبل الناس  
بوجهه اذا لم يكن بجذائه مصلي سواء كان المصلي في الصف  
الاولى او في الآخر والاستقبال المصلي مكروه هذا اذا لم  
يكن بعد المكتوبة سنة او تطوع فان كان تطوع يقوم



الى التطوع ويكره تاخير السنة بعد اداء الفريضة فاذا قام لا  
يتطوع في مكانه بل يتقدم او يتأخر او يخرج يميناً او شمالاً  
او يذهب الى بيته فيتطوع ثم ومن المشايخ من قال ان كان  
اماماً يتطوع يسار المحراب وقال شمس الائمة الحلواني هذا اذا  
لم يكن من قصد الاشتغال بالدعاء فان كان له ورد يقضى  
بعد المكتوبة فانه يقوم عن مصلحته فيقضى ورده قائماً  
وان جلس في ناحية المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى  
التطوع كلاهما مروى عن اصحابنا وما ذكرنا في ابتداء  
المسئلة دليل على ما ذكرنا على الكراهية تاخير السن وما  
ذكرنا في اخرها دليل على الجواز ذكره في المحيط واما المقتد  
والمنفردان مكث جان بغير كراهية وان قاما للتطوع  
في مكانهما جان والاحسن ان يتطوع في مكان اخر فصل  
في ما يكره في الصلوة وما لا يكره قال يكره للمصل ان يعطى  
فاه الا عند غلبة التشاوب والادب عند التشاوب ان



يكظم منه وان لم يقدر فاذ باس بان يضع كفه او يده على منه  
ويكون الاعتجار وهو ان يلف بعض العمامة على راسه ويجعل  
طرفا منه شبه معجز النساء ويلف حول وجهه وقال بعضهم  
ان شد حول راسه بالمنديل كما يفعل النساء ويبدى  
هامة ويكده العقص اذ به ان يجعل شعره على هامة ويشد  
بصمغ اولف ذوائبه حول راسه كما يفعل النساء في بعض  
الاوراق او يجمع الشعر كله من قبل القفا او يشد بخيط  
او بخزقة كيلا يصيب الارض اذا سجد ويكن وضع اليدين  
على الارض قبل الركبتين اذا سجد ورفعهما قبلهما اذا قام  
الا بعدن ويكره ان ينقر كنقر الديك وان يقع كاقعا الكلب  
وهو ان يضع اليدين على الارض وينصب فخذه وقيل  
ينصب قدميه كما يفعل السجود ويضع اليدين على عقبه  
والاول هو الافضل وقيل ان ينصب امامه نصبا وان  
يفترش ذراعيه في السجود كافتراش الثلب وان يرفع



اليدين عند الركوع وعند رفع راسه من الركوع وان  
يستدل ثوبه وهو ان يضع على كتفيه ثمرين سل اطرافه  
من جوانبيه وفي القدر ان يجعل راسه او كتفه ثمرين  
اطرافه من جوانبه وقال بعض العلماء انما يكره السدل اذا  
لم يكن الا ثواب واحد اما اذا كان السدل على قميص لا باس  
به ولو صل في قباء او مطرف او في باراني ينبغي ان يدخل  
يديه في كفيه ويشد القباء بالمنطق احتراز عن السدل  
وعن الفقيه ابى جعفر انه كان يقول اذا صل مع قباء وهو  
غير مشدود الوسط فهو مسي ويكره ان يلف ثوبه او يرفع  
كفيه يترب ويكره ما هو من اخلاق الجبائفة ويكره ان يصل  
في ازار واحد الا من عذر ان يصل حاسر راسه اي تكاسر  
ولا باس اذا فعل ذلك وحشوعا ويكره ان يصل في ثياب  
البذلة او المهنته هي ما يلبس في البيت ولا يذهب الى الكبر  
والمستحب ان يصل في ثلث اثواب قميص وازار وعمامة



وعن ابي حنيفة كان يلبس احسن ثيابه للصلوة والمراة  
تصل في قميص والذو خمار ومقننة ويكره ان يرفع راسه  
او ينكسه في الركوع ويكره ان يعيث بثوبه او بشئ من جسده  
وان يفرق اصابعه او يشبك بين اصابعه وان يجعل يديه  
على حاضرة وان ينقلب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود  
فينسويه مرة او مرتين وفي ظاهره اربعة يسويه مرة وان  
لا يتربع الا ان يكون من عذر وان لا يغض عينيه لانه تشبيه  
باليهود وان يلتفت يمينا وشمالا وان يسجد على كود  
العمامة لكن ان يستقر جهة على الارض اما ان لم يستقر  
على الارض لا يجوز صلوته وان يتنخم قصدا يعنى اختيارا  
اذا كان صوتا لا حرفا وان كان حرفا تفسد صلوته واما  
السعال المدفوع اليه فلا يكره والا حسن ان يدفع سعاله  
ان قدر وان ير بالسلام بيده وان يحتمل الصبي في صلوته  
وان يتنخم قصدا وان يضع في فمه دراهم او دنانير لا يمنع



عن القراءة وان منعه عن القراءة عن ادراك الحروف ففسدها  
وان ينفع نفخا لا يسمع صوته وان يتلع ما بين اسنانه  
ان كان قليلا وان كان كثيرا زاد على قدر الحمصة تفسد  
وان يجهر بالتسمية او التامين وان يتم القراءة في الركعة  
وان يعد الاثني او السورة او التسبيح يعني العد بالاصبع  
عند ايجيفة وقال لا لباس به ومن المشائخ من قال  
لا خلاف في التطوع في اى الخلف في التطوع لا في المكتوبة  
وقال جعفر فيهما وفي الخاقانية ان عد برؤس الاصابع  
لا يكره وفي موضع اخر لو احتاج اليها كما في الصلوة التسبيح  
عدها باشارة الانامل او بقلبه لا يكره ويكره ان يتكلم بجائز  
او على عصا الا من عذر وان يخطو خطوات بغير عذر هذا  
اذا وقف بعد كل خطوة وان لم يقف تفسد اذا كان بغير  
عذر ويكره القائل على يميناه مرة وعلى يسراه لغيره ويكره  
اخذ القملة والبرغوث وقتله او دفنه ولا لباس بقتل



الحية والعقرب قالوا هذا اذا احتاج الى المشى الكبير  
او عالج تفسد صلوة ويكره ترك الطمأنينة في الركوع و  
السجود وتكرار السورة في الفرض مكره اذا كان قادرا  
على قراءة سورة اخرى ولا يكره في الطلوع ويكره تطويل  
الركعة الاولى على الركعة الثانية <sup>في الطلوع</sup> من كل شفع الا اذا كان  
التطويل مرويا عن النبي عم او ماثورا ويكره تطويل الثانية  
في جميع الصلوة مطلقا سواء كان فرضا او نفارا ويكره  
نزع القميص والقلنسوة وكذا يكره لبسهما يعمل بسير  
ويكره ان يشم طيبا وان يرمي بزاقة ونخامة وان يروح  
بتوبه او بمروحة مرة او مرتين وان روج ثلث مرة متوا<sup>بيان</sup>  
تفسد صلوة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع يديه  
الى مرفقين ولا يضع يديه في غير موضعهما الا من عذر  
وان يقبل في غير حالة القيام يترك التسبيحات في الركوع  
والسجود وان ياتي بالاذكار المشروعة في الانتقالات بعد



تمام الانتقالات وفيه خلا فالان تركها في موضعهما وتحصيلها  
في غير موضعهما ويكره ان يمسح عرقه او تراب عن الجبهة  
في اثناء الصلوة او في التشهد قبل السلام ولا باس للسطر  
المفرد ان يتعوض من النار بان يقول اللهم اجرنا من النار  
وان يسأل الله تعالى الرحمة عند اية الرحمة من الجنة وانواع  
التعظيم وان يستغفر وان كان في الفرض يكره واما الامام  
والمقتدى فانه يفعل ذلك المذكور من السعال ونحوه  
في الفرض ولا في النفل ولا باس بان يصل الى ظهر رجل قاعدا  
او قائما يتحدث ان يصل بين يديه مصحف معلق او صل على  
بساط فيه تصاوير ولا يسجد على التصاوير ويكره ان يسجد  
عليها ويكره ان يكون فوق راسه في السقف او بين يديه  
او بجذائه تصاوير او صورة معلقة واما ان كانت مقطوعة  
الرأس يعني اذا لم يكن لها رأس او كان مخاطا بخيط او صغيرة  
لا يبدأ الناظر فله يكره ولا باس بالصلوة على الطنافس و



للبيد وسائر الفرش اذا كان الفروش رقيقا بحيث يبعد  
الساجد عليه حجم الارض ولكن ~~الصلوة~~ على الارض وما  
انبتت الارض فهو افضل ولا بأس بان يكون مقام الامام  
في الطاق ويكره ان ينفر الامام في مكان هو اعلى من مقام  
القوم اذا لم يكن بعض القوم معه واذا انفرد الامام عن  
القوم بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه ويكره للمقتد  
ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد فرجة وكذا  
يكره للمنفرد وهو ان يقوم في خلال الصفوف بين المقتدين <sup>يعني</sup>  
فيصل صلوة التي هو فيها فيخالفهم في القيام والركوع  
والسجود والقعود ويكره الصلوة في طريق العامة ويكره  
في الصحراء من غير سترة اذا خاف المروءية يديه ويكره  
الصلوة في موضع الابل وفي المذيلة وفي المجزرة وفي الموضو  
القتل والحمار والمقبرة وعلى سطح الكعبة قاضيخان في  
الفتاوى انه اذا عذر موضع في الحمام ليس فيه تمثال



فصل فيه لا بأس به وكذا في الخبر إذا كان فيها موضع أعد  
للصلوة وليس فيه غير ويكره أن يقرأ كلمة أو كلمتين  
من سورة يترك ويبدأ من سورة أخرى ويكره للدوام  
أن يؤم قوما وهم له كاره هو بخصله وإن يتقل عليهم بما  
التطويل القراءة وإن يعجلهم عن أكمال السنة وإن يلجئهم  
إلى محوهم إلى الفتح وعليه أن يقرأ فاقروا ما يتسر من  
القرآن وإن عرض له شيء انتقل إلى آية أخرى أو يركع إن كان  
قد قرأ ما يكفيه ويكره للمصل أن يمكث في مكان بعد ما  
سلم صلوة بعد ما سنة كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء  
الأقصر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك  
يرجع السلام فحينئذ بنا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت  
ربنا وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام وبه ورد الأثر ويكره  
تقديم العبد والفاسق والاعرجي والاعمى والدنيا وان  
تقدموا العباد والاعرجي والجاهل ويكره التفعل قبل



ذكر العبد مصل

صلوة العبد من مطلقا ويكره في الجبانة ويكره ان يدخل  
في الصلوة وان يدخل في الصلوة وقد اخذ غائط وبول  
وان كان العتار يشغله يقطعها وان مضى عليها الجزء  
وقد اساء وكذا اذا اخذ بعد افتتاح ويكون ان يكون  
قبلة المسجد الى المخرج الى الحمام وان صلى في بيته وقبلة  
الحمام فلا بأس به ويكون المقتدى في المصل وليس المصل  
الامام ويكره المروءين يد به المصل وهذا اذا لم يكن  
عنده حائل نحو السترة او الاستوانة او نحوها وسترة  
الامام وسترة القوم كذا في الذخيرة باب في الاذان  
اقلمها الاذان ورفع اليدين مع التكبيرات والثناء  
والتعوذ والتأمين والاختفاء من اماما كان المصل المقتديا  
او منفردا ووضع اليمنى على الشمال تحت السرة للرجل  
وعلى الصدر للمرأة والتكبيرات التي تليها في خلال  
الصلوة وتسبيحات الركوع والسجود واخذ ركبته

الامام

باب في سنن



باليدين في الركوع متفرجا أصابع واقتراش رجل اليسرى  
 والقعود عليها ونصب اليمنى نصبا والصلوة على النبي  
 عليه السلام بعد التشهد في الفقرة الأخيرة والدعاء  
 بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة والاستشارة  
 عند الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة  
 الصلوة وقد قيل الفاتحة في الأخيرين في الفرائض و  
 الخروج بلفظ السلام والسلام على يمينه ويساره وقيل  
 بعض هذا الأفعال أدب وما ذكرنا مما سوى ذلك فهو أدب  
 باب السنن اعلم أن السنن <sup>تطهر</sup> قبل الفجر ركعتان وأربع قبل  
 الظهر ركعتان ~~بعدها~~ بعدها وأربع قبل العصر وسنة  
 العصر مسبحة لا مؤكدة وركعتان بعد المغرب لقوله عليه  
 السلام من صلى يومه وليله اثني عشر ركعة سؤل المكتوبة  
 بنى له بيت الجنة وهما أربعان قبل الظهر وركعتان ~~بعدها~~  
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعة

كتاب السنن  
 بلفظ السلام وأربع



قبل الفجر واربعة قبل العشاء وهي مستحبة واربعة بعدها  
كذلك وان صلى ركعتين وهما المؤكدة للحديث المتقدم  
اتفاقا وما ذكرنا من السنة قبل العصر والعشاء فذلك  
مستحبة كما ذكرنا وكذلك الاربعة بعد العشاء ويستحب  
ايضا الاربعة بعد الظهر لقوله عليه السلام من حفظ على  
اربعة قبل الظهر واربعة بعدها حرم الله تعالى جسده على  
النار وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر باربعة وقبل  
العشاء باربعة فمخس لان النبي عليه السلام لم يواظب  
عليها والسنة قبل الجمعة اربع لانه عليه السلام واظب على  
اربعة بعد الزوال في جميع الايام وبعد ما اربع وعند  
ابن يوسف في السنة بعد الجمعة ستا والافضل ان يصل  
اربعا ثم ركعتين واما صلاة الضحى ووردت الاحاديث  
فيه اثنان الركعتين الى اثنا عشر ركعة ووقت صلاة الضحى  
من ارتفاع الشمس قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى



ربع النهار ثم الافضل في صلاة الليل والنهار اربع ركعات  
بتحريم واحدة عند وقال في ليلة ركعات في الزيادة  
على ثمان ركعات ليلا وعلى اربع ركعات نهارا بتسليمه  
واحدة مكروه بالاجماع ومن شرع في صلاة التطوع او  
صوم التطوع ثم افسدها فعليه قضاءها ومن شرع  
لاربع ثم قطع لا يلزمه الاشفع عند ابي حنيفة ومحمد  
خلاف ابي يوسف وقالوهذا في غير السنن اما اذا شرع  
في الاربع قبل الظهر ثم قطع يلزمه الاربع وان شرع في  
الاربع ولم يقعد في الركعة الثانية فسدت صلوة  
عند محمد ونزف فلا يقضى الاوليين ولا انفسد وكل  
ركعتين من النفل اذا افسدها فعليه قضاءهما  
دون ما قبلها واقتح قائما ثم قعد من غير عذر حاز  
وان نذر صلوة ولم يقل قائما او قاعدا يلزمه قائما وان  
صلى قاعدا قيل يجوز قياسا وطوال الصيام افضل من

بنية



عدد الركعات ثم السنة المؤكدة في السنة الفجر ياتي  
بها في بيته او عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد  
الخارج وان كان المسجد واحدا فمخلف اسطوانة ونحو ذلك  
وهذا اذا كان بعد شروع الامام في الفريضة اما قبل  
شروعه في الفريضة ياتي بها في اى موضع شاء واقام السنة  
بعد الفريضة فان لورجع الى بيته يشغله بشئ اخر  
فانه ياتي في المسجد وان كالا يخاف صليها في المنزلة  
خاصة والتطوع في المسجد فحسن وفي البيت افضل  
لما روى عن النبي عليه السلام انه كان يصل على جميع السنن  
والوتر في البيت من السنن التراويح وهي سنة مؤكدة  
واقامتها بالجماعة سنة ايضا على سبيل الكفاية حتى  
لو تركوا اهل المحلة كلهم بجماعته وصلوا في بيتهم فقد ترك  
السنة وقد اساء في ذلك وان تخلف من افراد الناس  
وصل في بيته فمترك الفضيلة وان صلوا في البيت



بل الجماعة لم ينالوا فضل الجماعة كما في المسجد وهكذا في المكتبات  
والاحتياط في النية ان يتوى الترويح <sup>في التطوع</sup> او سنة الوقت  
او قيام الليل او قليم رمضان لان اداء السنة بنية قال بعض  
المقدمين لا يجوز وهو لا يحقيقة <sup>قوله</sup> وقال بعض المتأخرين  
يجوز كن ركعتين بنية صلوة الليل ثم يتبين انه كان قد  
طلع الفجر قال المتأخرون ينوب ذلك عن سنة الفجر وهو  
قولهما وان شك في طلوع الفجر لا ينوب وان ينوب في الترويح  
صلوة مطلقة <sup>بها</sup> فحسب قالوا الاصح انه لا يجوز وقت الترويح  
بعد العشاء ولا يجوز قبلها وهو المختار ولو صلى العشاء  
بالايماء وصل الترويح بامام اخر ثم علم ان الامام الاول  
قد صلى العشاء على وضوء فان يعيد العشاء والترويح  
تبعها فان كانت مع الامام ترويحاً او ترويحاً او اكثر هل  
يقضيها قبل الوقت <sup>قبل</sup> ثم يقضيها اذكر في الزخيرة قال المختلف  
المتأخرون المشايخ في زماننا قال بعضهم يؤتى مع الامام



ثم يقضى ما فات من التراويح المتروكة وقال بعضهم يسط  
التراويح المتروكة ثم يوتر واما الاستراحة في أثناء التراويح  
ان يجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة واحدة فانه  
مستحب وان استراح على خمسة تسليمات قال بعضهم  
لا بأس به وقال اكثر المشايخ لا يستحب والا فضل تعديل  
القراءة بين التسليمات وان صلى قاعدا بغير عذر جاز  
من كراهة وان كان الامام قاعدا بعد والقوم خلفه قائمين بغير  
جاز ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقعد بعد  
على رأس كل ركعتين جاز ولا يكره لانه اكمل كذا ذكره في المحيط  
واذا شكوا انهم صلوا تسع تسليمات او عشر تسليمات فيه  
اختلاف المشايخ والصحيح انهم يصلون بتسليمة لغرض  
فراد وذكر في الملتقط انه يقرر في التراويح مقدار ما لا  
يؤثر الى تنفير القوم وفي الفتاوى يقرر في كل ركعة  
الثلاثين اية حتى يقع بها الختم ثلاث مرارة وقال بعضهم وهو رواية



الحسن عن ابى حنيفة ، يقرأ في كل ركعة عشر آية وهو  
الصحيح لانه فيه تخفيف وبه يحصل السنة وهو الختم مرة  
واحدة ولو أمّر رجل في التراويح ثم اقتد باخرى في التراويح  
فلك اليل لا يكره واذا بلغ الصبي عشر سنين فاما للبا  
لغين في التراويح يجوز في قول نصيرين يحى وذكر في  
بعض الفتاوى لا يجوز وهو المختار وان صلى ركعات  
بتسليم واحدة ولم يقعد على راس ركعتين يجوز  
عن تسليم واحدة وهو المختار واذا فرغ من التشهد  
ينظر يفكره ان علم انه ان زاد عليه يتقل على القوم لا يزيد  
الدعوة الماثورة ولو تذكر وتسليم بعد الوتر قال  
الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل لا يصلون بجماعة  
لانها فانت عن محلها وقال صدر الشهيد يجوز ان  
يصل بجماعة ولو سلم الامام في التراويح على راس ركعة  
سأهيا في الشفع الاول ثم صلى ما بقى على وجهها قيل



ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخه بخاري يقضى الشفع  
الاول لا غير قال مشايخه سمرقندي فعليه القضاء الكل  
والوتر تلك ركعات بسلام واحد عند فاقرا الفاتحة  
والسورة في جميع ركعاتها ويقت في ثلثة قبل الركوع  
في اجميع السنة ولا يصلح الوتر بجماعة الا في رمضان والمسبق  
في الوتر يقت مع الامام ولا يقت بعد ها وان شك انه  
في الثانية ام في الثالثة فانه يقت مرتين لان تكرار القنوت  
في موضعه مكروه وفي مسألة الثانية لم يقع احدهما في موضعه  
لتمكن الشك وذكر في الزخيرة ان قنت في الاولى او في الثانية  
سأهيا لم يقت في الثالثة وبينهما <sup>مروق</sup> ما وهت وهل يصلح على النبي  
عليه السلام في اخر القنوت ام لا قال الفقيه ابو الليث لا  
يصلح وذكر في بعض الفتاوى ولا بأس به ان يصلح وهل يجهر  
الامام القنوت ام يخافه به قال الامام ابو بكر محمد بن فضل  
يخاف كذا جزء العادة في مسجد الامام ابو حفص الكبير



البخاري وقال صاحب الزخيرة برهان الدين استحسنوا  
الجهر في بلاد الجبل لتعليموا وذكر في شرح الاسيحياني فيكون  
ذلك الجهر دون القراءة واما المقتدى وهو مخير انشا وانشا  
امن وانشا سكت هذا كله مروي على الخراف بين ابو يوسف  
ومحمد وان قنت المقتدى وامر لا يرفع صوته بالاجماع  
فصل فيما يفسد الصلوة وما لا تفسدها واذ تكلم المصل  
في الصلوة بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد صلوته  
لكن يشترط ان يكون مسموعا لنفسه وان لم يصحح حروفه  
وان يكون مصححا للحروف وان لم يسمع يفسد فان نام  
المصل في الصلوة فتكلم او ضحك وهو نائم تفسد صلوته  
وان ان المصل في الصلوة وتاوه او بكى في الصلوة فارفع  
بكاؤه فانكأ من ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان من <sup>كان</sup> رجع  
او مصيبتة يقطعها ولا فرق بين قوله اوه وبين قوله اه وقال  
ابو يوسف في رواية اخر لا تفسد في اه وقف واف وفي



أُخْبِتُ

الملتقط اذ السعة والعقرب ان يمنع في الصلوة فقال المصل

بسم الله الرحمن الرحيم تفسد عند محمد وفي الخلاصة عند

هما خلافا لابيوسف ودون عن محمد انه قال ان كان المريض لا

لنفسه لا تفسد كما لو تخشى او عطش فارتفع صوته وحصل تخشى

به حروفا لم تفسد كذا ذكره في الخاقانية وفي الزخيرة اذ قال

المريض يا رب او قال بسم الله الرحمن الرحيم بما يلحقه من المشقة

لا تفسد صلوة ولو اجاب المصل بلا اله الا الله واخوه المصل

بما يسره او بما يسره او بما يعجبه فقال سبحان او قال الحمد لله

او قال لا حول ولا قوة الا بالله تفسد صلوة عندهما خلافا

لابي يوسف وذكر قاضي المام فخر الدين في قول الجواب يعني

اذا قال اذا قيل له هل اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعدا

انه في الصلوة لا تفسد ولو عطش في الصلوة فقال الحمد لله

لا تفسد ولو عطش رجل اخر فقال المصل الحمد لله يريد استغفار

تفسد وان عطش في الصلوة فقال اخر يركع فقال العاش



المصلي أمين تفسد وإن فتح المصلي على من ليس معه في الصلوة  
تفسد وإن فتح على الإمام فقد قيل إن فتح بعدما قبل الإمام  
مقدار ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاتح وإن أخذ الإمام  
لقوله تفسد صلوة الكل وهو القياس والاصح أنه لا تفسد صلوة  
الفاتحة والصلوة الإمام وإن انتقل الإمام إلى آية أخرى فتح عليه  
بعد الانتقال فإنه تفسد صلوة الفاتح وإن أخذ الإمام فسدت  
صلوة الكل وإن فتح غير المصلي على المصلي فلقد تفسد صلوة وإن  
أكل أو شرب عمدا أو ناسيا تفسد صلوة وكذلك العمل الكثير و  
لكل عمل شك للناسخ إلى المصلي أنه ليس في الصلوة فهو كثير وما  
دون ذلك بأن شك في الصلوة أولا وقال بعضهم كل عمل يعمل  
باليدين عرفا فهو كثير وذكر في الملتقط لا يعتبر إفساد الصلوة  
عمل اليدين ولكن يعتبر القلة والكثرة ولو أدهن رأسه أو سرج  
شعره تفسد صلوة ولو كان الدهن في يده فمس به رأسه لا  
تفسد وإن حملت المرأة حبيبا فوضع فسدتها وإن مضى



تدنى المرأة تضط وان خرج اللبن تفسد والا فلا وان صاح في المصلي  
احدا بيده يريد بها السلام تفسد صلوة ولو رفع العمامة من راسه  
ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع راسه او نزع قميصه او تعجم  
بيده واحدا لا تفسد ولكن يكره ولو ضرب النساء قابله واحدا من  
غيره او ضرب بسبوط ونحوه تفسد صلوة كذا ذكر في المحيط  
وذكر في الذخيرة ان المصلي على الدابة اذا ضربها لاستخرج السيف  
فانه تفسد صلوة وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او  
مرتين لا تفسد وان ضرب ثلاث مرات متواليات تفسد صلوة  
وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط فحياها به وفي فمها  
او خوفها به او تخشعها لا تفسد صلوة ولو هذبها وضربها  
وتفسد وان حرك رجله تفسد وقال بعضهم ان حرك رجله  
قليلا لا تفسد عن ابى بكر فيمن قيل له كم صلوية فاشار المصلي  
بيده انهم صلوا ركعتين لا تفسد وان كتب المصلي ما تبين <sup>حروقه</sup>  
اقبل من ثلث كلمات لا تفسد صلوة وان زاد على ذلك تفسد



وذكر في الملتقط وقال المصلي مثل ما قال المؤذن تقسّد صلوة  
في الخافائية ان اذن في الصلوة يريد به الاذان فعند بحنيقة  
تقسّد صلوة وقال ابو يوسف لا تقسّد صلوة ما لم يقل حي  
على الصلوة وحى على الفلاح ولو سمع اسم الله تعالى فقال في الصلوة  
جل جلاله ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال المصلي  
تعالى عليه وسلم ان اراد اجابته تقسّد وان لم يرد به الجواب لا  
تقسّد ولو انشأ شعر او خطبة ولم يتكلم بلسانه لا تقسّد  
وقد اسأوا ان رد السلام بيده او براسه او طلب منه شيئاً فامى  
براسه او عينه او حاجبيه اى بلك ونعم لا تقسّد صلوة ولو قال  
اللهم انى رقى العافية او قال اللهم اكرمى او قال انعم على او اصلح  
امرى او قال اللهم اغفر لى ولوالدى والمؤمنين لا تقسّد  
ولو قال اللهم اغفر لى ولاخى فففيه لغتلاى المتأخرون ولو قال  
اللهم اغفر لى فانه تقسّد ولو قال اللهم انى رقى رؤيتك او  
جنتك او حج بيتك لا تقسّد بالاجماع ولو قال اللهم انى رقى



اوكرما او قال اقضى ديني تفسد ولو نظر الى الكتاب و فهم  
ما فيه ان نظر غير مستفهم لا تفسد بالاجماع وان نظر مستفهما  
كذا ذكره في الملتقط عند محمد وذكر في الاجناس الناطقي لا  
تفسد عند ابي يوسف و به اخذ بعض مشائخنا وان قرأ  
من الصحف او من الحراب تفسد عند ابي حنيفة مخرجا  
لها ولو اخذ حجر ارمى به طيرا تفسد ولو كان معه حجر  
فيرمى به طيرا لا تفسد وقد اساء في الاجناس الناطقي ان  
رمى باطير اذ الاصابع حجرا او اخذ لا تفسد ولو حرك جسده  
مرة او مرتين لا تفسد ولكن يكره وكذا اذا فعل مرارا  
غير متواليات لا تفسد ولو فعل مرارا متواليات تفسد  
وذكر في الاجناس الناطقي ان قتل القمل مرارا ان قتل قتله  
متداركا تفسد فان كان بين القتلات فرجة لا تفسد  
والكف عنه افضل وكذا الورع بثوبة او بمروحة مرة او  
مرتين ولو تخنخ يري به الا علام انه في الصلوة او سمع



حروفه او تمنح لتحسين الصوت متعمداً تفسد صلوة  
وعند البخينة <sup>هـ</sup> واليوسف <sup>هـ</sup> كذا ذكره في الاجناس الناطقي  
ولو استاذن رجل فجهر بالقراءة او قال الله اكبر لا تفسد وان  
قبلت المصلي لمراقته ولم يقبلها فصلوة تامة وان قبلها  
هو بشهوة او بغير شهوة فسدت صلوة المصلي واذا وسو<sup>سة</sup>  
الشيطان فقال لالحول والاقوة الا بالله <sup>هـ</sup> كان ذلك من امور  
الآخرة لا تفسد صلوة وان كان في امر الدنيا تفسد  
كذا ذكره في الزخيرة المصلي اذا اراد ان سلم على غيره ساهيا  
فقال السلام فتذكر وسكت ولم يقل عليكم تفسد كذا  
ذكره في الذخيرة وذكر في الاجناس الناطقي لو مشى في الصلوة  
ان كان مستقبل القبلة لا تفسد صلوة اذا لم تكن متدا<sup>حقا</sup>  
ولم يخرج من المسجد ولد كان الفضاءه ما لم يخرج من  
الصفوف وبعض المشايخ قالوا رجل راي فرجة في الصف الثاني  
فمشى اليها لا تفسد ولو مشى الى الثالث تفسد هذا <sup>فسد</sup>



اذا لم يكن المأثني في الصلوة مستديرا القبلة واما اذا استد  
القبلة فسدت كما استدبر القبلة على ظن انه رفع ثم تبين  
انه لم يكن رفع والحدث فسدت صلوة وان لم يخرج  
من المسجد ولو مضى العلك او مضى المهلج في الصلوة تفسد  
صلوته وان يدبلم وان ابتلع ما بقي بين اسنانه ان كان  
زائدا على قدر الحصاة تفسد صلوته وكذا ان كان اقل من  
قدر الحصاة لا تفسد صلوته وكذا ان ذكر لا تفسد صومته <sup>ايضا</sup>  
فضل في السجدة السهو واجبة لا تجب الا بترك الواجب او <sup>خبر</sup> بقاء  
ركن من اركان الصلوة اما بترك الواجب كما اذا نسي قر الفاتحة  
او القنوت او التشهد في كلتا القعدتين في ظاهر الرواية  
وفي رواية قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي القعدة  
الاخيرة واجبة وكما اذا نسي تكبيرات العيدين وكما اذا جهر  
فيما يخاف ويخافت فيما يجهر وذكر في الذخيرة تجب  
بسته اشياء بتقديم الركن بخواتير كع قبل ان يقرأ او



يسجد قبل ان يركع ويتأخير الركعة نحو ان يترك سجدة السلبية  
فتذكرها في الركعة الثانية فسجدها ويؤخر القيام الى الركعة  
الثالثة او يوالقيام الى الركعة الثالثة ويتكرر الركعة نحو ان  
يركع مرتين او يسجد ثلث مرة او يتغير الواجب نحو ان يجهر  
فيما يخافت ويخافت فيما يجهر ويترك الواجب نحو ان يترك  
القعدة الاولى في الفرائض والقنوت يترك السنة المضافة  
الى جميع الصلوة نحو ان يترك التشهد في القعدة الاولى وقال  
بعض المشايخ ان التشهد في القعدة الاولى واجب وعليه  
المحققون من اصحابنا وهو الصحيح ولو جهر فيما يخافت  
او خافت فيما يجهر قدر ما يجوز به الصلوة يجب عليه السهو  
وهو الاعم والافاد فذكر في النوادر انه جهر فيما يخافت فعليه  
سجود السهو قل ذلك او اكثر وان خافت فيما يجهر ان خافت  
الفاتحة او اكثرها او خافت من سورة ثلث ايت وقصار  
او اية طويلة فعليه السهو وان خافت اية قصيرة فيجب عند



ايحقيقه خلفا لهما ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى للمخاف<sup>ة</sup>  
ان يسمع نفسه وهو المختار وذكر في غنية الفقهاء ولو قام  
في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة ساهيا او قعد  
في الثالثة يجب سجدة السهو وبجود القتام والقعود وان  
انفض الى الثالثة ساهيا ان كان الى القعود اقرب فهو تقعد  
لانه بمنزلة القاعدة وفي وجوب السهو واختلافا وانما يكون  
اقرب الى القعود اذا لم يرفع ركبتيه وان كان الى القيام اقرب  
فلم يقعد ويسجد للسهو ولو كرر الفاتحة في الاوليين  
متواليا واقراء القرآن في الركوع او في السجود او في  
التشهد يجب عليه سجود السهو وان قرأ الفاتحة في  
الاخرين مرتين او ضم فيها سورة مع الفاتحة او قرأ  
التشهد مرتين في القعدة الاخيرة او تشهد قائما او راكعا  
او ساجدا لا سهو عليه كذا المختار ذكره في اجناس الناطق  
ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى بان قال اللهم صل



على محمد وعلى آل محمد يجب السهو بالاتفاق وروى عن  
ابن حنيفة ان زاد حرفا يجب عليه سجدة السهو وروى  
عنهما ان قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد  
وان سكت في الخبرين متعمدا فقد اسار وان سكت <sup>سها</sup>  
يجب السهو وقال ابو يوسف لا سهو عليه وان قراء القرآن  
بعد التشهد في القعدة الاخيرة لا سهو عليه وان تذكر  
القنوت بعد الركوع لم يعد وان تذكر في الركوع ففيه  
روايتان في رواية قيل يعود ويقنت والصحيح انه لا يعود  
ولا يقنت في الركوع وقال الناطقي عادا ولم يعد ويسجد  
للسهو وفي الخلاصة عليه السهو عادا ولم يعد وقت اول  
يقنت وان سلم على راس الركعتين في الظهر على من انما  
ثم تذكر انما يصل ركعتين فقد يتمها ويسجد <sup>وان</sup> للسهو  
سلم على راس الركعتين في الظهر على انها جمعة او فجر <sup>تف</sup> يستأ  
صلوته وان سهى عن القعدة الاخيرة افقام الى الخامسة



فانه يسجد للسهو وان قيد الخامسة يسجد بطل فرضه و  
تحولت صلوة بطله وعليه ان يضم اليها ركعة سادة وان  
قعد في الرابعة كان فرضه تاما والركعتان له نافلة ويسجد  
للسهو وسهوا لا مامير يوجب عليه السجدة وعلى الموتى اتي على  
القوم وسهوا الموتى لا يجب على الامام ولا عليه وان سهى  
عن السلام اطلال القعدة على من انه خرج عن الصلوة ثم  
علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم ويسجد للسهو وان سلم  
من عليه سهواي يريد عن السلام قطع الصلوة يعني لا  
يريد عن سلامه سجدة السهو ثم بداله فله ان يسجد هلم  
ولا يستدير القبلة ومن شك في القيام انه هل كبر الفتح  
ام لا فتفكر وطال تفكره قد راد الركن ثم علم او ظن  
انه يكبر فاعاد للتكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فغلبه  
سهو وكذا ان شك في الظهر ام في العصر مثلا والاصل  
في التفكر ان يمنع عن اداء الركن او واجب كالقعود فيلزمه

يثكام



السهو وقال بعض المشايخ ان منعه تفكر في القراءة و  
التسبيح يجب سجود والا فاد وان سلم المسبوق ساهيا مع امام  
الاسهو عليه وان سلم بعدك يجب عليه سجود السهو وفي الملا  
المسقط المسبوق اذا سلم مع الامام او كبير ايام التشريق مع  
امامه سهوا فعليه يتابع امامه في سجود السهو وان قام  
قبل الامام وقرأ ورکع ولم يسجد حتى يسجد الامام للمسبوق  
فانه يتابعه ويريفض قيامه وركوعه وان لم يتابع الامام  
فهو يسجد للسهو اذا فرغ من الصلوة وان سهى المسبوق  
فيما يقضي فانه يسجد للسهو ايضا ولا ينبغي للمسبوق ان  
يتقدم الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام وان قام قبل فرغ  
الامام من التشهد فالمسئلة حينئذ على وجوه اما ان كان مسبوقا  
بركعة او بركتين او بثلاث ركعات فاذا كان مسبوقا برکعة  
فان واقع من قراءة بعد فراغ الامام من التشهد مقبلا  
ما يجوز به الصلوة جازت صلوة ولو مضى على ذلك جازت



صلوة والافسدت لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من  
التشهد لا يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من الصلوة ركعة  
فلا يجوز وكذا لو كان مسبوق بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة  
في الركعتين وفرض القيام في الركعة واحدة فينظر ان كان قيلمه  
بعد فراغ الامام من التشهد اذ في قومه وقراءته في الغريبين ما  
يجوز به الصلوة جازة صلوة وان ركع الاوليين قبل فراغ  
الامام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلوة وذكر في الحاقية  
رجل يخط ولم يدركه كمر صلي ثلثا اماريغا ان كان ذلك اول ماسهي  
فهو استقبال الصلوة يعني اول ماسهي في عمره عليه اكثر المشايخ وان  
وقع السهو غير مرة فالتحريم وان وقع تحريمه على انه صلي ركعة يظن اليها  
ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحريمه على انه صلي ركعتين فيقع  
ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان وقع تحريمه على شئ فانه اخذ  
بالاقل وان كان صلوة الفجر يجعل كانه صلي ركعة فيقعده لاحتمال انه  
صلي ركعتين في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع ولم يدركها الركعة



الركعة الاولى او الثانية او الثالثة يقعد على راس كل ركعة وفي الفتاوى  
 والفضيلة اذا دار بين الثانية والثالثة لا يقعد وهو الصحيح الذي في المغرب  
 والوتر وان يدترك بالسورة في الاولى فعليه السهولة ترك الواجب فهو  
<sup>تتم بذلك</sup> قد الفاتحة وان قرأ حرفا كذا في الخاقانية وسجدة السهو ومجدا بعد  
 السلام ويتشهد ويسلم ويبقى بالصلوة على النبي عليه السلام في كلتا  
 القعتين والاربعية في القعدة السهو وقال بعض المشايخ ياتي بالاربعية  
 فيما فضل في بيان احكام زلة القاري الاصل فيه ان لم يكن مثله  
 في القران والمعنى متغير فاحشا تفسد صلواتها اذا قرأ هذا القبا  
 مكان هذا الغراب وكذا لم يكن مثله في القران ولا معنى له كما اذا قرأ  
<sup>انما</sup> تَبْلُ السَّرَّاءُ كُلَّ مَكَانٍ الشَّرَّاءُ وان كان مثله في القران والمعنى له بعيد  
 ولم يكن متغيرا فاحشا تفسد ايضا وهو الاحوط بخوان يقرأ  
 ان كانا غافلين مكان فاعلين وقال بعض المشايخ لا تفسد لعلوم  
 البلوى وان لم يكن مثله في القران ولكن لم يتغير به المعنى نحو  
 قيامين مكان قوامين فالخلاف على المحل العكس تفسد عند ابن  
 كالمون الله



لا عندهما ولا قياس ذلة القاري بعضها على بعض الا بعلم كامل في  
اللغة وان بدله فامكان حرف الاصل فيه ان كان بينهما قرب المخرج او كان  
من مخرج واحد لا تفسد صلوة كما اذا قرأ فادقته <sup>بالتحسين</sup> بالكا مكافاة تقهر  
اما اذا قرأ مكافا ذال ظا او قرأ الظا مكان الضاد او على القلب تفسد  
صلوة وعليه اكثر الائمة وروى عن محمد <sup>بن</sup> انه لا تفسد لان العجم لا  
يميزون بين هذه الحروف وكان قاضي الامام الشهيد يقول الحسن  
فيه ان يقول ان اجرا على لسانه ولم يكن يميز بين بعض هذه الحروف  
وبعض او كان في نعمة ادى الكلمة على وجهها لا تفسد صلوة وكذا  
روى عن محمد بن مقاتل <sup>ق</sup> وعن الشيخ الاسلام اسماعيل الزاهد وفي  
الذخيرة اذ لم يكن بين الحرفين التحداد المخرج ولا قرينة لم يخرج الا ان يكون  
فيه بلوى عاما نحو ان ياتي بالذال مكان الضاد او ان ياتي بالز <sup>بالتحسين</sup> المحض  
الذال والظا مكافاة لا تفسد عند بعض المشايخ وفي قطع الكلمة  
بان يقول آل ووقف ثم ابتداء وقال حمد لله وقد كان الشيخ الامام  
شمس الائمة الحلواني يفتي بالفساد وعامة المشايخ قالوا لا تفسد



لعموم البلوى وأما الوقف في غير مواضع فلا يوجب فساد الصلوة  
أيضاً لعموم البلوى وهذا عند عامة علماءنا وعند البعض العلماء أن  
يقول لا اله ووقف وأبداء الا هو اقرار ولقد وصينا الذين اوتوا  
الكتاب من قبلكم ووقف وأبداء وقرار ايّاكم ان اتقوا الله اوفى  
يخرجون الرسول ووقف وأبداء وقرار ايّاكم ان تؤمنوا بالله ربكم وعلى هذا  
القياس ولو صلح ما من <sup>بديل</sup> اخر كلمة الى اخر بان قرار ايّاك نقيض وانيك  
نستعين اقراراً اعطيناك الكوثر اقرار اذ جاء نصر الله وما اشبه ذلك  
لا تقسّد على قول العلماء العامة وعلى قول بعض المشايخ تقسّد قالوا  
ان علم ان القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تقسّد  
صلوة وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك تقسّد ونكر في الملقط  
انه لو قرأ هو الله احد وانه لا يقدم على غيره لا تقسّد وكذا لو قال  
الحمد لله باله والو قل اعوذ بالذل مكان الذال وقرار فساد صباح  
المنذر من بكسر الذال لا تقسّد صلوة ولو قرأ ال لتغلب بالامكان  
الرب لا تقسّد صلوة وعند بعضهم فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم



ربه يظم الميم وفتح الباب اذا قرأ الخافى ببارى المصور يفتح الواو  
 او قراء وهو يطعم ولا يطعم بكسر العين انه لا تفسد وان زاد حرفا  
 ان لم يغير المعنى نحو ان قرأ ومن يعص الله ورسوله ويتق الله  
 وَيُدْخِلْهُ نَارَ الْخِلْدَانِ فِيهَا لا تفسد وان غير المعنى نحو ان يقرأ  
 الْقُرْآنَ الْحَكِيمَ وَأَنْتَ لِمَنِ الرُّسُلُ وان سعيكم لشيء قالوا تفسد  
 صلواته وينبغي ان لا تفسد وذكر في ذلة القارى للشيخ الامام  
 حسام الدين ابى سعيد النسفى انه لو قرأ الله الصمد بالسين  
 مكان الصاد لا تفسد وهو اختيار شيخ نجم الدين عم النسفى ولو  
 قرأ عتى مكان حتى لا تفسد ولو قال سمع الله لمن حمده باللام  
 يربحى ان لا تفسد ولو قرأ يدع اليتيم يتسكين دال او بضم  
 وتلك التشديد لا تفسد ولو قرأ الذين امنوا وعملوا الصالحات  
 ووقف وايتدا اولك بالحيم مكان الجنة لا تفسد ولو لم يقف  
 ووصل قال عامة المشايخ تفسد وعن عبد الله بن المبارك وابن  
 حنبل الكبير البخارى ومحمد بن مقاتل وجماعة من الجمهور على



على انه لا تقسّد وكذا افستى ابو نصير الماتى يدى ولوقر ان الله  
برئى من المشركين ورسوله بكسر الهمزة لا تقسّد ولوقر انا كنا  
منذرين بفتح الدال تقسّد فى فتاوى قاضينا لوقر يدع اليك  
بتسكين الدال تقسّد ولوقر لا يخافون فى مكان يدخلون تقسّد  
قوله نحن خلقناكم انا جعلنا اوقر اياك نعبد بترك التشديد لا تقسّد  
صلوة عند المتلغزين ولوقر الا ما اضطررتم بالذال او بالظا تقسّد  
فاضطررتم بالتا فى مكّا الظا لا تقسّد ولوقر الا من خطف الخطفة  
بالتا فيها تقسّد ولوقر فهل عسى بالصامكان السين لا تقسّد  
ولوقر قل هو الله احد بالتا مكّا الدال تقسّد ولوقر اللهم صل على محمد  
بالتا السين لا تقسّد ولوقر ما ودّعك بترك التشديد لا تقسّد  
ولو بترك التشديد ينه فى الرب تقسّد ولوقر الم يجعل كيدك  
فى تضليل بالظا تقسّد ولوقر لا بالدال لا تقسّد ولوقر جمالت الخطب  
بالتا تقسّد ولوقر من الجنة والناس ينصب الجيم لا تقسّد  
تمام شد كذا لا اله الا الله محمد رسول الله منية المصلحة



